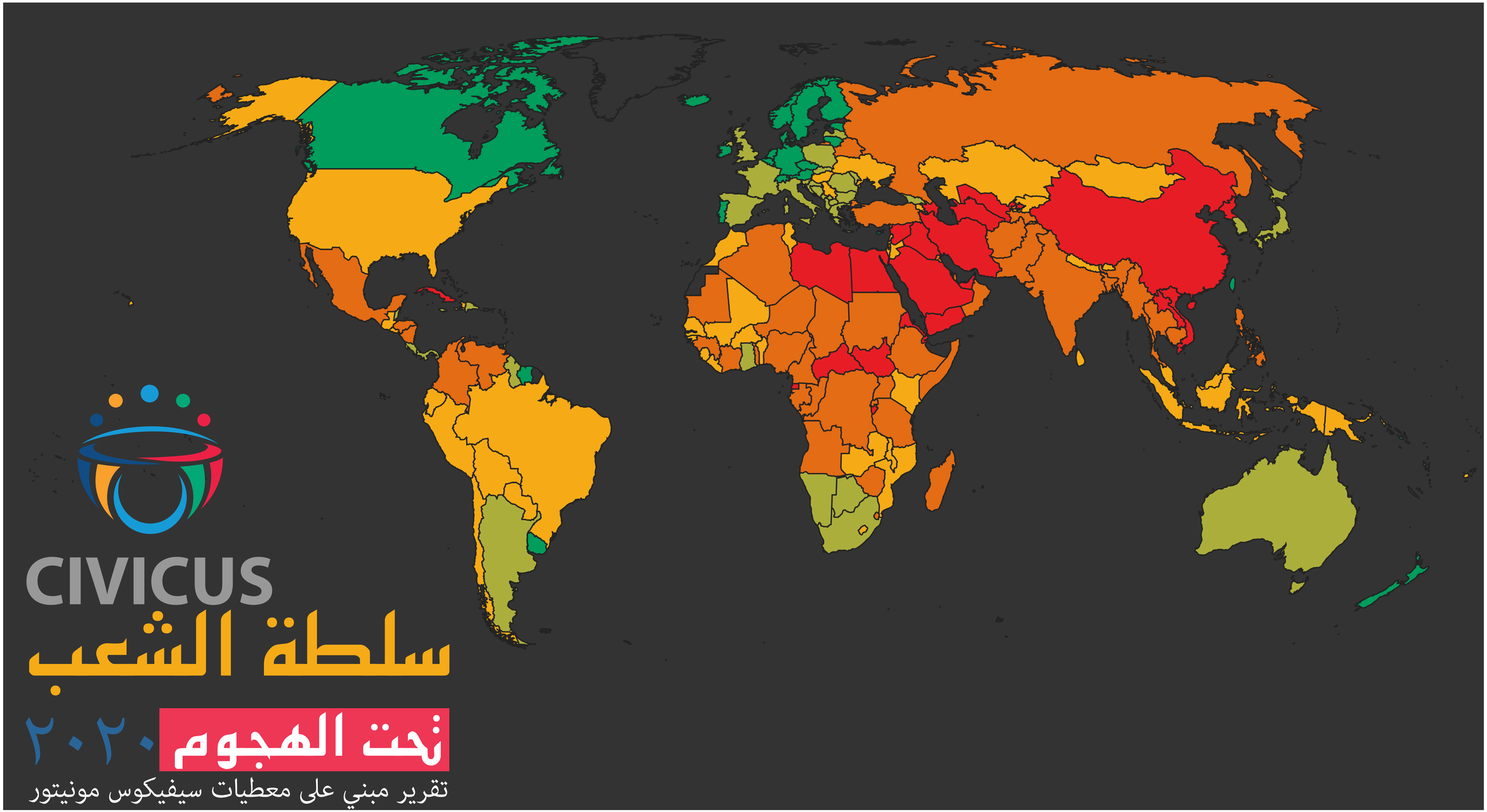

CIVICUS

سلطة الشعب

تحت الهجوم ٢٠٢٠

تقرير مبني على معطيات سيفيكوس مونيتور

ISSN 2709-5541

شكر وتقدير

سيفيكوس مونيتور هو تعاون بحثي مستمر بين تحالف المجتمع المدني العالمي سيفيكوس وأكثر من ٢٠ منظمة بحثية شريكة ساهمت بمعظم البيانات التي يستند إليها هذا التقرير. يمكن الاطلاع على قائمة كاملة لشركائنا هنا.

يعبّر فريق سيفيكوس مونيتور عن كامل امتنانه لخبرة وتوجيهات اللجنة الاستشارية التي راجعت التغييرات كافة المقترحة في التقييمات وقدّمت التوجيه والمشورة بشكل عام. أمّا الأعضاء الحاليون في اللجنة الاستشارية فهم: سلوى عبد الواحد، وغايون بايك، وميريام هيرناندیز، وهانا فورستر، وخو ينغ هوي، وآنا ماريا بالاسيوس، وشارق صديقي، د. شايلاندرا سينغ، وميراي توشيمينينا، وسيلك فايفر.

فريق البحث في سيفيكوس مونيتور: ماريانا فيلالبا باريتو، جوزيف بنديكت، ديبورا لياو، سيلفيا مباتارو، آرتي نارسي، وإيني فان سيفرين.
المحرر: أندرو فيرمين
تحرير/تدقيق لغوي (اللغة الانكليزية): مارغريت فيش
التصميم والتخطيط: دييغو لوبيز، وآلان زارد، وماثيو ريدينغ سميث
فريق سيفيكوس: أمل أتركوتي، سوهاني بوشان، كغالاليلو غايبي، ناتاليا غوميز بينيا، تور هودينفيلد، ديفيد كود، ماسانا ندينجا كانغا، ماويثو نكولومبا، بول مولينداوا، ليزا ماجومدار، نينا زيجارتي، إميلي ستاندفيلد، ماندیب تيوانا، وسيباهلي زوما.
ترجمة: غسان مكارم، بشرى الغزالي

يود فريق مراقبة سيفيكوس أن يشكر دومينيك بيريرا وبوبي جو تراوت على دعمهما وتوجيههما.
هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - المشاركة بالمثل ٤,٠ دولي.
الآراء المعبر عنها هي آراء أمانة سيفيكوس ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شركاء البحث في سيفيكوس مونيتور.

سلطة الشعب

تحت الهجوم ٢٠٢٠

تقرير مبني على معطيات سيفيكوس مونيتور

قائمة المحتويات

المنهجية ٤

الفضاء المدني يتدهور ٥

كوفيد-١٩: ذريعة للقمع ٧

محاصرة المعلومات ٩

التشابه والاختلاف بين الأقاليم ١١

أزمة متفاوتة ١٢

بارقة أمل ١٣

أفريقيا ١٤

الأمريكتين ٢١

آسيا والمحيط الهادئ ٢٧

أوروبا وآسيا الوسطى ٣٣

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣٩

توصيات ٤٣

التصنيف الإقليمي ٤٥

المغرب | تصوير فريديريك سولتان / كوربيس عبر غيتي إيميجز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

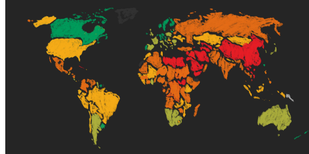

المنهجية

يهدف سيفيكوس مونيتور إلى تقديم تقييم شامل لظروف المجتمع المدني داخل البلدان خلال الفترة المعنية، معتبرًا أن الفضاء المدني يقوم على احترام حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير في السياسة والممارسة، حيث تتحمّل الدولة مسؤولية حماية هذه الحقوق. ويقوم سيفيكوس مونيتور بتوصيف ظروف المجتمع المدني بناء على احترام هذه المؤشرات الأربعة.

وفي محاولة لالتقاط هذه الديناميات على المستوى العالمي، تعاونت أكثر من ٢٠ منظمة من حول العالم ضمن سيفيكوس مونيتور لتوفير قاعدة بيانات تتيح العمل على تعزيز الفضاء المدني، وذلك من خلال تصنيف أوضاع الفضاء المدني في ١٩٦ بلد وإجراء المقارنات على المستوى العالمي وتتبّع الاتجاهات مع مرور الوقت، وذلك ضمن فئات خمس: مفتوح، مقيّد، معرقل، قمعي، مغلق، واستنادًا إلى منهجية تعتمد على مصادر متنوّعة حول حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير.

يقوم شركاء البحث في سيفيكوس مونيتور برفده بأحدث المعلومات النوعية والسردية بخصوص حالة المجتمع المدني في البلد المعني، وفقًا لمجموعة من الأسئلة التوجيهية، كما يتم جمع بيانات النتائج من جملة من المصادر الأولية والثانوية. وفي كثير من الحالات، يقوم المجتمع المدني في البلد المعني بتوفير أحدث البيانات. أمّا في البلدان التي تخلو من الشركاء البحثيين، فيعتمد مونيتور على مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى الوطنية والإقليمية والدولية للوصول إلى التصنيف، يليه التحقق والتأكّد من المعلومات الحديثة ليقوم فريق عمل سيفيكوس بوضع التصنيف.

أمّا التحليل الحالي فهو مبني على ٥١٦ تحديث نشره شركاء البحث من المجتمع المدني بين ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وهو يغطّي ١٥٣ بلد في الفترة المذكورة.

يستكمل هذا التقرير تحليل الاتجاهات والتطورات على المستوى العالمي منذ التقرير السابق المنشور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بالإضافة إلى التركيز على المناطق الخمسة التالية: أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الفضاء المدني يتدهور

تتدهور ظروف الفضاء المدني عامًا بعد عام، حيث كان ٤٣,٤٪ من الناس - أكثر من ٢,٣ مليار شخص - في العام ٢٠٢٠ يعيشون في بلدان جاء تصنيفها من بين التي تقمع الفضاء المدني، بينما قفزت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في بلدان ذات مساحات مدنية معرقلة من ١٥,٨٪ إلى ١٨,٣٪[1].

وبالرغم من انخفاض عدد الأشخاص الذين يواجهون ظروف الفضاء المدني المغلق، وذلك يعود إلى حد كبير للتحسينات المرحّب بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، فقد ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في بلدان ذات قيود جدّية، لتصل نسبة سكان العالم القاطنين في بلدان مصنفة كمنغلقة أو قمعية أو معرقلة إلى ٨٧٪.

في العام ٢٠٢٠، كان ١٢,٧٪ فقط من الناس حول العالم يعيشون في بلدان ذات فضاء مدني مفتوح أو مقيّد، وهو انخفاض كبير عن نسبة ١٧,٦٪ المسجّلة في العام ٢٠١٩.

ويشير آخر تحديث لتصنيفات سيفيكوس مونيتور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ إلى مواصلة المجتمع المدني عمله في بيئة تزداد عداءًا، حيث تُظهر البيانات مساحات مدنية مغلقة في ٢٣ دولة، وقمعية في ٤٤، ومُعَرقلة في ٤٧، مما يعني وجود ١١٤ دولة تفرض قيودًا خطيرة على الفضاء المدني. وبالمقارنة، تم تصنيف ٤٠ دولة على أنها مقيّدة وحصلت ٤٢ دولة فقط على تصنيف مفتوح. ومنذ تقريرنا السابق المنشور في ديسمبر ٢٠١٩، لم نر سوى التدهور: فقد تراجع تصنيف كثير من البلدان التي أصبح فضاؤها معرقلًا أو قمعيا ولم تتحسّن ظروف الفضاء المدني سوى في حالات قليلة.

منذ تحديث كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تغيّر تصنيف ١٢ من تلك البلدان، شهد اثنان منها تحسّنا وعشرة تراجعًا.

البيانات السكانية العالمية

لمزيد من الدقة والمقارنة الزمنية، قمنا هذه السنة بإضافة عشرية إلى النسب المئوية. وفقًا لذلك، تصبح النسب في تقرير ٢٠١٩ كالتالي: مغلق: ٢٦,٧٪، قمعي: ٣٩,٨٪، معرقل: ١٥,٨٪، مقيّد: ١٤,٢٪، مفتوح: ٣,٤٪.

أين يعيش الناس؟ رسم النسب المئوية/التصنيف

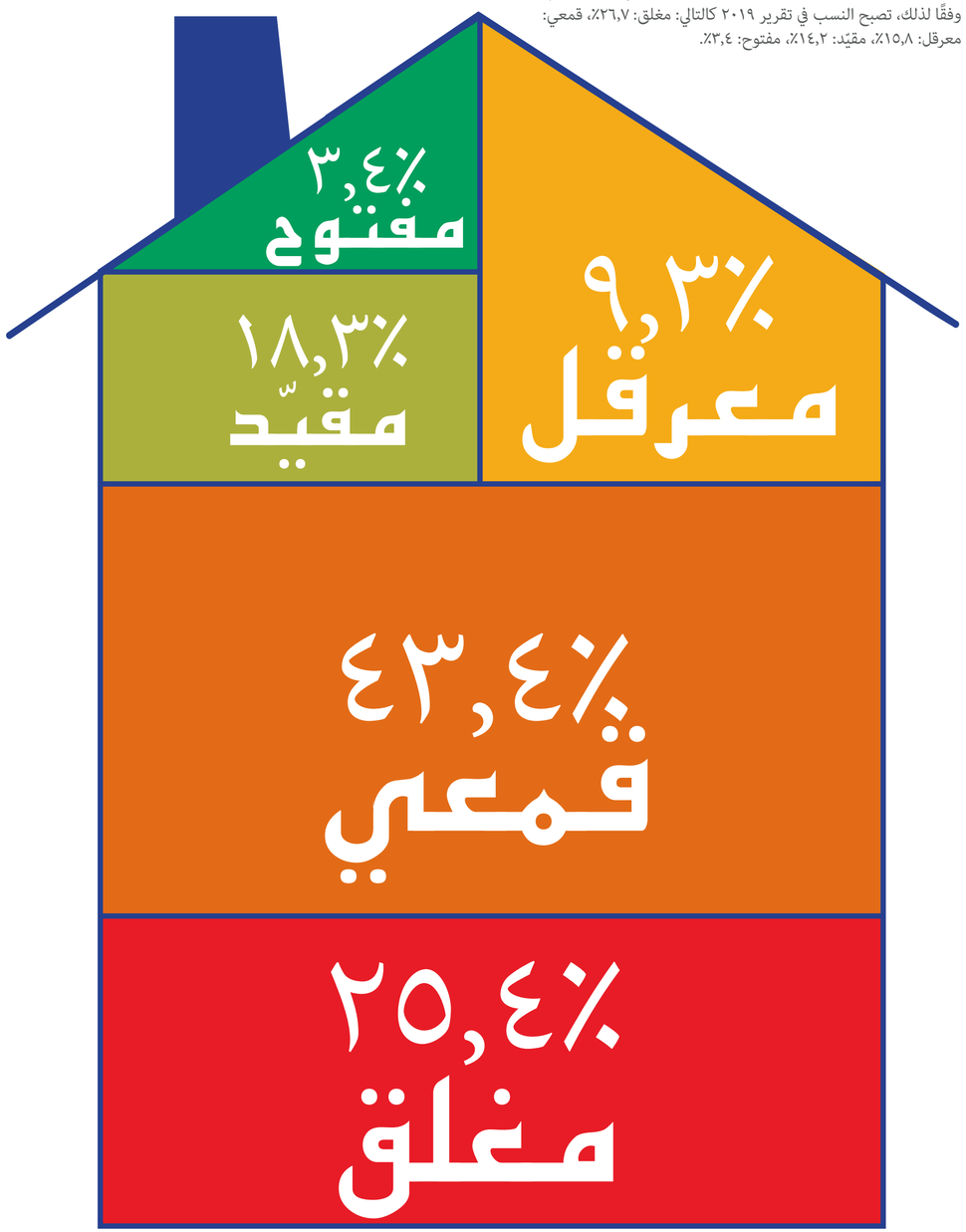

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

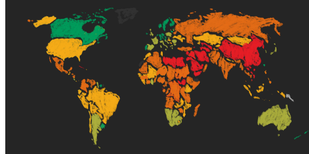

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

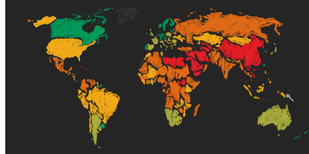

أظهر تحليلنا الأخير تراجع احترام الفضاء المدني في الأمريكتين، وذلك في بلدان كانت تفتخر سابقًا بأدائها في دعم الحريات الأساسية أو كانت قد أظهرت تحسّنًا في السنوات الماضية. وقد انتقل تصنيف الفضاء المدني في كوستاريكا من مفتوح إلى ضيق، في حين تم تخفيض تصنيف ثلاث دول - تشيلي والإكوادور والولايات المتحدة - من الفئة الضيقة إلى المعرقلة.

ويبقى التدهور في في ظروف الفضاء المدني في آسيا مدعاة للقلق، فقد انتقل تصنيف الفلبين من معرقل إلى قمعي، نتيجة تشويه سمعة النشطاء واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين على وجه الخصوص.

أمّا في إفريقيا، وخاصة في غربها، يستمر الفضاء المدني في التدهور، حيث انتقلت أربع دول - كوت ديفوار وغينيا والنيجر وتوغو - من تصنيف معرقل إلى قمعي. ورغم بعض الخطوات الإيجابية منذ أن تولى فيليكس تشيسكيدي رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تبقى هناك أمور كثيرة يتعين القيام بها لكسر دوامة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ميزت الإدارة السابقة. لكن بعض الخطوات الإيجابية أدّت إلى تغيير تصنيف الفضاء المدني لجمهورية الكونغو الديمقراطية من مغلق إلى قمعي، وكذلك بالنسبة للسودان، حيث أدى تشكيل الحكومة الانتقالية في عام ٢٠١٩ وجهود الإصلاح الأولية إلى تحسين وضع الفضاء المدني.

البلدان حسب فئة التصنيف

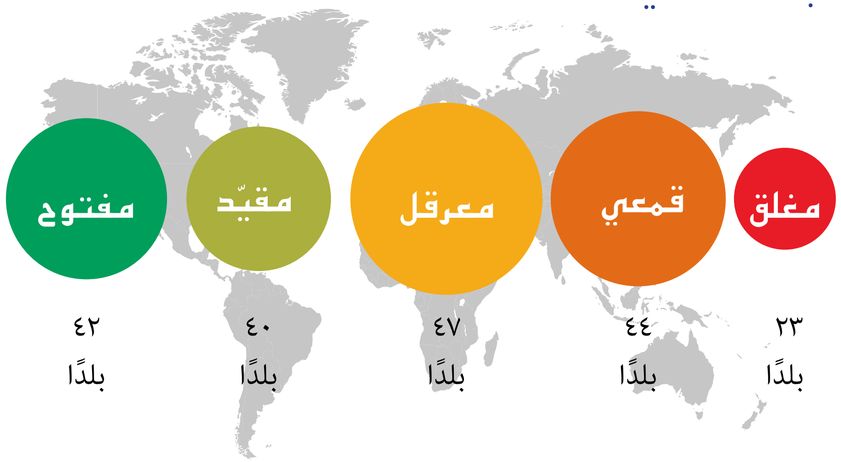

تغيرات في تصنيف البلدان

التراجع في التصنيف

سلوفينيا	من	مفتوح	إلى مقيّد
كوستاريكا	من	مفتوح	إلى مقيّد
شيلي	من	مقيّد	إلى معرقل
الإكوادور	من	مقيّد	إلى معرقل
الولايات المتحدة الأمريكية	من	مقيّد	إلى معرقل
كوت ديفوار	من	معرقل	إلى قمعي
غينيا	من	معرقل	إلى قمعي
النيجر	من	معرقل	إلى قمعي
توغو	من	معرقل	إلى قمعي
الفلبين	من	معرقل	إلى قمعي
العراق	من	قمعي	إلى مغلق

التَّقَدُّم في التصنيف

السودان	من	مغلق	إلى قمعي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	من	مغلق	إلى قمعي

تعتبر أوروبا المنطقة الأكثر انفتاحًا، رغم تدهور الوضع في بعض الأحيان، حيث انتقلت سلوفينيا من تصنيف مفتوح إلى مقيّد. ومن الناحية الإيجابية، تغيّر تصنيف النمسا من مقيّد إلى مفتوح بعد تغيير الحكومة وتحسين علاقاتها مع المجتمع المدني.

وقد ظهر تراجع واحد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المنطقة التي تضم أكبر عدد من الفضاءات المدنية المغلقة، مع انتقال العراق من تصنيف قمعي إلى مغلق، حيث تستمر حملة القمع الواسعة التي تطال حرية التجمع السلمي والتعبير كرد فعل على الحركة الاحتجاجية الشعبية.

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

هونج كونج | تصوير روي ليو / بلومبرج عبر غيتي إيميجز

كوفيد-١٩: ذريعة للقمع

في ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠، أعلنت منظمة الصحة العالمية تحوّل كوفيد-١٩ إلى جائحة، فبدأت الحكومات حول العالم باتخاذ تدابير استثنائية وسن تشريعات الطوارئ، في سعيها المعلن لحماية صحة الناس وحياتهم. وبينما يتيح القانون الدولي فرض قيود على الحقوق استجابة لحالات الطوارئ الصحية، فإنه يبقى واضحًا في تأكيده على أن تكون متناسبة وضرورية وغير تمييزية. ومع ذلك، يشير بحثنا إلى استخدام الحكومات القمعية الجائحة كفرصة لاعتماد أو تنفيذ قيود إضافية على الحريات المدنية.

كان العام ٢٠١٩ عام الاحتجاجات، حيث أدى تزايد عدم المساواة والظروف الاقتصادية الصعبة والحاجة الملحة للمطالبة بالحقوق الأساسية إلى نزول الناس إلى الشوارع حول العالم. وقد واصل الناس التعبئة في العام ٢٠٢٠، باستخدام أشكال مبتكرة وبديلة، بما في ذلك الاحتجاج عبر الإنترنت والاحتجاجات المقنّعة وعن بعد، كما خرج الناس إلى الشارع مدفوعين بمطالبهم الحقوقية العاجلة وداعين إلى تغيير سياسي وهيكلي رغم الجائحة، بما في ذلك في تشيلي وهونغ كونغ ونيجيريا. واندلعت احتجاجات حاشدة في أنحاء الولايات المتحدة للمطالبة بالعدالة العرقية ومساءلة الشرطة بعد مقتل جورج فلويد، وهو أمريكي من أصول أفريقية على يد ضابط شرطة في مينيابوليس. وقد انضم إليهم كثيرون من حول العالم ولفتوا الانتباه إلى قضاياهم الخاصة المتعلقة بالظلم العنصري.

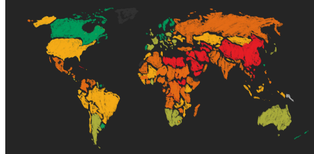

في بيلاروسيا وقيرغيزستان، انضم الناس إلى الاحتجاجات مطالبين بإجراء انتخابات حرة وشفافة بعد حرمانهم من حرياتهم الديمقراطية. ومع تفاقم الظروف الاقتصادية بسبب الجائحة في عدّة بلدان، رفع الناس أصواتهم للمطالبة بالغذاء والخدمات الأساسية وظروف عمل أفضل، بما في ذلك فنزويلا وزيمبابوي.

لكن وبدلاً من معالجة الأسباب الجذرية لاستياء الناس، ركّزت أغلبية الحكومات على تقليص الحقوق وممارسة القمع. وقد أظهرت التحديثات الـ٥١٦ على سيفيكوس مونيتور خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير أن الحق الأساسي في التجمع السلمي يتعرض لهجوم مستمر، مع معلومات عن اعتقال المتظاهرين والاستخدام المفرط للقوة ضدهم، والتي تعتبر التكتيكات الأكثر شيوعًا للسلطات الحاكمة لتقييد الحق في التجمع السلمي. ورغم ظهور هذا التوجّه طوال ٢٠١٩، فإن ما تغير في عام ٢٠٢٠ هو استخدام عدد كبير من الحكومات الجائحة كذريعة لتقييد الأنشطة الديمقراطية والوقوف بوجه الحريات المدنية.

ومن المفارقة في وسط جائحة كهذه أن تعتمد الحكومات تكتيكًا أساسيًا يقوم على احتجاز الناس لثنيهم عن الخروج إلى الشارع، أي نقلهم من مساحات عامة مفتوحة وحبسهم في سجون مغلقة ومكتظة في كثير من الأحيان، وهي ظروف تؤدّي حتمًا إلى تفاقم انتشار الفيروس، وذلك بخلاف الآليات الدولية التي تؤكّد باستمرار على ألّا تسهم عقوبات تحدّي القيود في زيادة انتشار العدوى. لكن استخدام الاحتجاز كتكتيك واسع الانتشار يثير تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومات مدفوعة حقًا بالحاجة إلى ضمان الصحة العامة أم أنها تستخدم كوفيد-١٩ كذريعة لقمع الاحتجاجات.

قوبلت الاحتجاجات التي اندلعت بعد مقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة بالقوة المفرطة من قبل الشرطة وقوات الأمن المعسكرة. وقد قامت السلطات، بما في ذلك الرئيس دونالد ترامب، بتأجيج العنف من خلال تشجيع قوى الأمن على الرد بشدّة. وفي إحدى أسوأ القضايا، أمر المدعي العام باستخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين السلميين وذلك كي يتمكّن الرئيس من التقاط صورة بالقرب من كنيسة محلية. ودفع استخدام الغاز المسيل للدموع خبراء الصحة إلى التحذير من استخدام هذه المواد الكيميائية الضارة بصحة الناس في وقت يتعامل فيه العالم مع فيروس يصيب الجهاز التنفسي.

وفي أيار/مايو ٢٠٢٠، سنّت الحكومة الفرنسية حظرًا على التجمع السلمي نتيجة لتدابير الطوارئ الصحية لمواجهة الوباء، ورغم قيام مجلس الدولة بعد شهر بتعديل الحظر ليشمل الاحتجاجات التي تضم أكثر من ٥٠٠٠ شخص، استخدمت السلطات الغاز المسيل للدموع لتفريق الاحتجاجات. وحتى قبل الإعلان عن الوباء، استخدمت السلطات القوة المفرطة ضد المتظاهرات النسويات اللاتي تعرضن للغاز المسيل للدموع والضرب على أيدي الشرطة.

في تايلاند، ومنذ مطلع ٢٠٢٠، خرج الآلاف في مسيرات للمطالبة بحل الحكومة المدعومة من الجيش، وصياغة دستور جديد، ووضع حد لمضايقات النشطاء ومنتقدي الحكومة. وقد ردّت السلطات بمضايقة المتظاهرين واحتجازهم، ومنعهم جسديا من الوصول إلى مواقع الاحتجاج، وإيقاف وسائل النقل، واستخدام القوّة المفرطة أحيانًا لتفريق المتظاهرين.

وفي غينيا، قوبلت الاحتجاجات والنشاطات المعارضة لاستبدال دستور ٢٠١٠ بعنف مفرط، قُتل خلاله عشرات المتظاهرين، بالتوازي مع حملة واسعة من الاعتقالات التعسفية ومقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين.

بشكل عام، قوبلت الاحتجاجات بالقمع بغض النظر عن مستوى الحرية الأساسي الذي يعيشه المجتمع المدني. فقد وثّق سيفيكوس مونيتور اعتقال المتظاهرين واستخدام القوة المفرطة لتفريق وعرقلة الاحتجاجات في البلدان ذات التصنيفات المغلقة أو القمعية، مثل أذربيجان وبيلاروسيا وجيبوتي وأوغندا، وأيضًا في بلدان كانت توفّر الحريات للناس من دون عوائق كبيرة، مثل بلجيكا والسويد، حيث كان اعتقال المتظاهرين أحد الأساليب الرئيسية المستخدمة في البلدان المصنفة على أنها ذات مساحة مدنيّة مفتوحة.

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

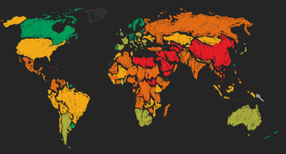

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

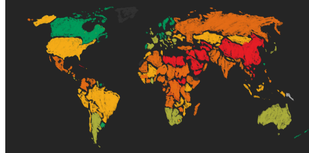

محاصرة المعلومات

”يمكن للرقابة أن تقتل، عن قصد أو عن طريق الإهمال.“ هذا ما صرحت به المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الرأي والتعبير في تقريرها الأخير، مؤكدة على أهمية التدفق الحر للمعلومات لحماية الحياة والصحة.

تركيا | تصوير كريس ماكغراث / غيتي إميجز

ومع ذلك، تستمر عدّة حكومات بمعاداة التعبير عن المعارضة والعمل على مساءلة صانعي القرار والقدرة على مشاركة المعلومات ونشرها بحرية، ويظهر ٥١٦ تقرير عن الفضاء المدني في سيفيكوس مونيتور في هذه الفترة الدور البارز للرقابة. وهو تكتيك يرتبط بشكل عام بمضايقة وترهيب النشطاء والاعتداء على الصحفيين، ومن بين أكثر الانتهاكات الموثّقة. ويؤكد هذا الاتجاه التطورات المقلقة المرصودة في العام الماضي، عندما ازدهرت الرقابة كتكتيك رئيسي تستخدمه الحكومات لخنق المعارضة.

استغلّت بعض الحكومات جائحة كوفيد-١٩ لإسكات الأصوات النقدية، وقد واصلت السلطات في الصين، التي طالما استهدفت حرية التعبير، مسارها القمعي وفرضت الرقابة على عدّة مقالات ومنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي متعلّقة بالوباء، بما في ذلك تلك التي نشرتها عائلات مصابين يطلبون المساعدة. وفي تركيا، حيث كانت حرية التعبير تحت الحصار قبل تفشّي الوباء، قامت الحكومة بتفتيش أكثر من ٦٠٠٠ حساب على وسائل التواصل الاجتماعي بحثًا عن منشورات متعلقة بكوفيد-١٩، واحتجزت مئات الأشخاص، وأصدرت قانون رقابة يقيّد التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي فانواتو، تم الإعلان عن منع وسائل الإعلام من نشر أي مقالات عن كوفيد-١٩ دون الحصول على إذن مسبق من السلطات. وفي تنزانيا، قوبلت وسائل إعلام عديدة بردّ فعل عنيف بسبب نقل معلومات تتحدى الرواية الرسمية عن كوفيد-١٩ وتقليلها المستمر من خطورة الوباء.

هذا وقد كان عدد من الدول يصدر تشريعات لتجريم التعبير تحت ستار منع نشر ”الأخبار المزيفة“، حتى قبل الإعلان عن الجائحة. ففي فيتنام، أعلنت الحكومة عن طلبها من فيسبوك ”فرض رقابة مسبقة“ على المحتوى عبر الإنترنت وإزالة الإعلانات ”التي تنشر أخبارًا كاذبة تتعلق بالقضايا السياسية بناءً على طلب من الحكومة“. وبالمثل، في سنغافورة، يتم استخدام قانون الحماية من الباطل والتلاعب عبر الإنترنت بشكل متزايد لاستهداف المعارضة والنقاد.
وكان وقف الإنترنت أو منع الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة أثناء الانتخابات أو الاحتجاجات الجماهيرية، من التكتيكات الشائعة الأخرى التي تستخدمها السلطات لمنع نشر المعلومات الهامة، كما حدث في عدّة دول في العام ٢٠٢٠، بما فيها بنغلاديش وتشاد وإثيوبيا والهند وفلسطين.

أبرز عشرة انتهاكات على الصعيد العالمي

١. احتجاز المحتجين

٢. المضايقات

٣. الرقابة

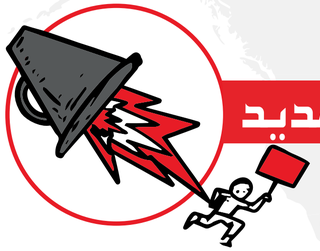

٤. التهديد

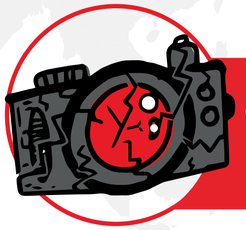

٥. الهجوم على الصحافيين

٦. تفريق الاحتجاجات

٧. قوانين مقيّدة للحريات

٨. احتجاز الصحافيين

٩. استخدام القوة المفرطة

١٠. اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

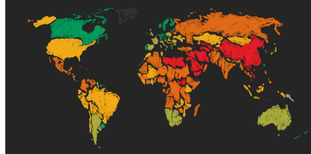

التشابه والاختلاف بين الأقاليم

بالرغم من ظهور بعض الاتجاهات المشتركة عبر المناطق الخمس التي يغطيها التحليل، هناك أيضًا بعض الاختلافات. في الأمريكتين مثلًا، يبرز الترهيب والمضايقة كالانتهاكين الأكثر شيوعًا المبلّغ عنهما. وفي آسيا والمحيط الهادئ، فإن أكثر الأساليب الموثقة هي التشريعات التقييدية. ويتصدّر احتجاز المحتجين القائمة في أوروبا وآسيا الوسطى. أمّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن الاتجاه الأكثر شيوعًا هو الرقابة. ويعد اعتقال الصحفيين أكثر انتهاكات الفضاء المدني انتشارًا في إفريقيا.

الفلبين | تصوير عزرا أكيان / غيتي إيميجز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

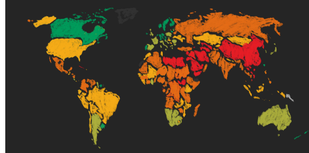

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

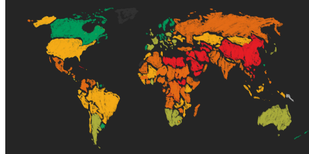

أزمة متفاوتة

يُظهر رصدنا بوضوح أن وطأة الاعتداء على الحريات الأساسية تقع بشكل أساسي على قيادات الاحتجاجات على الأرض، بالإضافة إلى قمع الصحفيين الاستقصائيين والمدافعين النقديين عن حقوق الإنسان.

وقد تكررت الإشارة إلى المجموعات المدافعة عن حقوق النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان في ٢٥٪ من تقارير سيفيكوس مونيتور، بما في ذلك الاحتجاجات المتمحورة حول حقوق المرأة، كما في غواتيمالا والمكسيك وناميبيا وبولندا، وتلك التي كانت النساء فيها هدفًا للانتهاكات، كما حصل في البوسنة والهرسك وإيران ونيكاراغوا والمملكة العربية السعودية وتونس.

وينطبق هذا على جميع المناطق باستثناء أوروبا وآسيا الوسطى، حيث تتم الإشارة إلى مجموعات حقوق العمال بنفس وتيرة النساء، نتيجة الاحتجاجات المتعددة ضد الآثار الاقتصادية لكوفيد-١٩، بالإضافة إلى مجموعات الميم-عين. وعلى الصعيد العالمي، تشمل المجموعات الأخرى التي يتم ذكرها بانتظام مجموعات حقوق العمال والشباب.

أكثر الفئات تضررا من الحوادث التي تقع في الفضاء المدني عالميا

١. النساء

٢. حقوق العمال

٣. الشباب

٤. المثليات والمثليون ومزدوجو الميول الجنسية ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

٥. الحقوق البيئية

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

ألمانيا | تصوير مايا هيتيج / عبر غيتي إيميجز

بارقة أمل

يشير الرصد أيضًا إلى بعض التحسّن في ظروف الفضاء المدني، وقد وثّق سيفيكوس مونيتور حالات عديدة شهدت انفتاح الفضاء المدني وإحراز الدول تقدمًا في احترامها للحريات الأساسية.

وغالبًا ما كان العامل الرئيسي الذي أدى إلى تغييرات إيجابية هو الاحتجاجات الحاشدة. ففي تشيلي، أجبرت الاحتجاجات الجماهيرية الحكومة على إجراء استفتاء لتغيير الدستور. وفي الولايات المتحدة، تعهّدت بعض الولايات بتفكيك أو إجراء إصلاح هيكلي لقوات الشرطة لديها. وفي ملاوي، أدت أشهر من الاحتجاجات إلى إعادة الانتخابات الرئاسية وانتقال السلطة في سابقة تاريخية.

وقد وثق سيفيكوس مونيتور أيضًا بعض الحالات التي جاءت فيها الأحكام القضائية لتدافع عن الفضاء المدني أو تقوم بتوسعته. على سبيل المثال، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٢٠، قضت المحكمة الدستورية الأوغندية بعدم قانونية ودستورية المادة ٨ من قانون إدارة النظام العام ٢٠١٣ التي كانت تمنح الشرطة سلطة مفرطة متعلّقة بحظر التجمعات السياسية والاحتجاجات. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٠، حكم القضاء الإندونيسي بعدم قانونية قرار الحكومة بفرض تعتيم على الإنترنت حول الاحتجاجات في منطقة بابوا الغربية في العام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، وثق سيفيكوس مونيتور ٦١ حالة تم فيها إطلاق سراح مدافعين عن حقوق الإنسان أو تبرئتهم بعد اعتقالهم أو محاكمتهم.

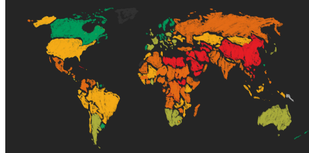

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

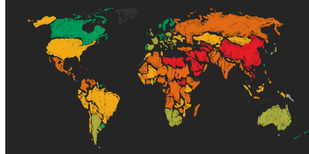

أفريقيا

لمحة عن التصنيفات

من بين ٤٩ دولة في إفريقيا، تم تصنيف ستة منها على أنها مغلقة، و٢١ على أنها قمعية، و١٤ على أنها معرقلة. ويُعتبر الفضاء المدني مفتوحًا في جزر كابو فيردي وساو تومي وبرينسيبي و مقيّدا في ستة بلدان. منذ التحديث السابق، تدهورت تقييمات الفضاء المدني في كوت ديفوار وغينيا والنيجر وتوغو وتحسنت في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

لا يزال الفضاء المدني في وسط أفريقيا متأثرًا بالنزاع المسلح وضعف سيادة القانون والإفلات من العقاب والحكومات الاستبدادية الراسخة. لا تزال الحريات المدنية مقيدة بشدة في الكاميرون، حيث يستمر الصراع في المناطق الناطقة بالإنجليزية بلا هوادة مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات الانفصالية المسلحة والجيش. وقد شهد عام ٢٠٢٠، مثلًا، إغلاق حسابات مصرفية لمبادرة صندوق تضامن كوفيد-١٩ التي أطلقها زعيم المعارضة موريس كامتو، واعتقال بعض متطوعي المبادرة أثناء توزيعهم للأقنعة والمطهرات، واتهامات من قبل وزير الإدارة الإقليمية بأن منظمات المجتمع المدني «تزعزع استقرار البلاد». يعكس التصنيف المحسّن في جمهورية الكونغو الديمقراطية الخطوات الأولية في ظل إدارة الرئيس تشيسكيدي لفك الارتباط بالإدارة السابقة، التي تسببت بقتل مئات المتظاهرين على أيدي قوات الأمن، على الرغم من ضرورة بذل مزيد من الجهود للوفاء بالوعود التي قدّمها الرئيس في خطاب تنصيبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ باتجاه احترام الحريات الأساسية للأفراد وحرية الإعلام.

وكما يشير الانخفاض في تصنيفات كوت ديفوار وغينيا والنيجر وتوغو، يستمر الفضاء المدني بالتدهور في غرب إفريقيا، حيث أجرت عدة دول انتخابات متنازع عليها، وتزايدت وتيرة استهداف الجماعات والنشطاء المؤيدين للديمقراطية ومكافحة الفساد، وقوبلت الاحتجاجات بالقوة المفرطة. في بنين، تم استخدام القانون الرقمي لعام ٢٠١٨ بشكل موسّع ضد الذين يعبرون عن آراء نقدية. أمّا في مالي، وبعد الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للحكومة في حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٢٠، والتي قُتل فيها ما لا يقل عن ١١ متظاهر، نفّذ الجيش انقلابًا أطاح بالحكومة واستبدلها بحكومة انتقالية مدعومة منه، تم تعيينها في أكتوبر ٢٠٢٠ لمدة ١٨ شهرًا حتى إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٢. كذلك، تفشّت الاعتداءات والتهديدات ضد الصحفيين في غانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون.

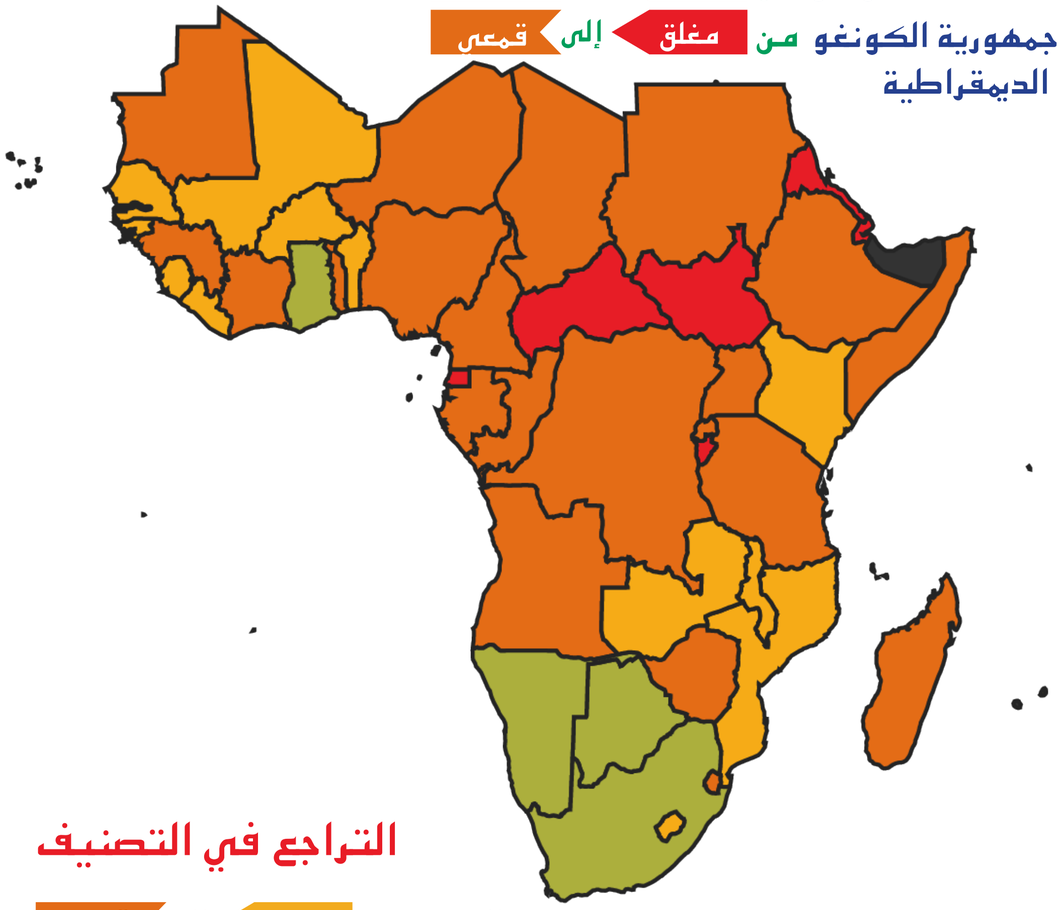

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

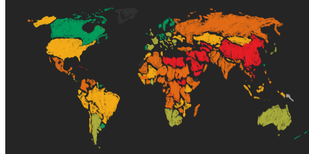

أبرز ٥ انتهاكات في أفريقيا

١. احتجاز الصحافيين

٢. تفريق الاحتجاجات

٣. المضايقات

٤. الرقابة

٥. احتجاز المحتجين

اعتمادًا على 99 تحديثًا تم نشره على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة من 12 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020.

في إفريقيا الجنوبية، فُرّقت الاحتجاجات - حول حقوق العمال وتقديم الخدمات والعنف القائم على النوع الاجتماعي - بالقوة، بما في ذلك في ليسوتو وناميبيا وجنوب إفريقيا. ولا تزال حرية التعبير في إيسواتيني (سوازيلاند) وزامبيا تواجه قيودًا شديدة، حيث تستهدف السلطات الوسائل الإعلامية من خلال إيقافها عن العمل والقبض على موظفيها. فقد تعرّض متظاهرون منادين بالحكم الرشيد والديمقراطية في زامبيا للترهيب من قبل السلطات، بينما تم التضييق على المحتجين في إيسواتيني للمضايقة ومداهمة منازلهم. وفي زيمبابوي، وسط تدهور الاقتصاد والإضرابات والمقاطعة العمالية المنتظمة، واصلت الحكومة تقييد حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

وإلى الشرق والقرن الأفريقي، واصلت السلطات في تنزانيا قمع الفضاء المدني قبل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، من خلال المضايقات والترهيب والاعتقالات التعسفية ومقاضاة المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. تم التعتيم على التغطية الإعلامية حول كوفيد-١٩، وأصبح من الصعب على منظمات حقوق الإنسان العمل أكثر فأكثر. وفي إثيوبيا، تم تقويض التغييرات السياسية الإيجابية لعام ٢٠١٨، بعد تجدد حملة القمع على وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة والرد العنيف على الاحتجاجات وسط تصاعد التوترات الطائفية والعرقية. أمّا تحسّن تصنيف الفضاء المدني في السودان، فهو يعكس انفتاح الفضاء للناشطين والصحفيين بعد تشكيل الحكومة الانتقالية والإصلاحات الأولية، بالرغم من ضرورة بذل جهود إضافية كبيرة، بما في ذلك لإلغاء القوانين المقيّدة للفضاء المدني.

وفي تطور سلبي، لم يعد يُسمح للأفراد ومنظمات المجتمع المدني في ثلاثة بلدان بالاستئناف مباشرة أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: فقد انسحبت تنزانيا من مسار المساءلة الحيوي هذا في ديسمبر ٢٠١٩، ولحقتها بنين و ساحل العاج في نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

التضييق على الفضاء المدني

كان احتجاز الصحفيين أكثر انتهاكات الفضاء المدني انتشارًا حسب توثيق سيفيكوس مونيتور في أفريقيا بشكل عام، يليه تفريق الاحتجاجات، ثم الرقابة والترهيب واعتقال المتظاهرين.

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

زمبابوي | تصوير آرون أوفوميلي / وكالة حماية البيئة

احتجاز الصحفيين

يتعرّض الصحفيون في إفريقيا للاعتقال بشكل متزايد، كما يظهر جليًا في ما يقرب من نصف تحديثات سيفيكوس مونيتور خلال هذه الفترة والتي تغطّي ٢٨ دولة.

في الصومال وجنوب السودان، كثيرًا ما يتعرض الصحفيون للاعتقال التعسفي بسبب تقارير تنتقد السلطات. وفي الكاميرون، أحد أكبر سجّاني الصحفيين في القارة، اعترف الجيش في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ بأن الصحفي صمويل أبووي أجيكا، المعروف أيضًا باسم صموئيل وعزيزي، قد توفي في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، بعد وقت قصير من اعتقاله، وذلك بعد ١٠ أشهر من الحادثة. في بوروندي، أدين أربعة صحفيين من صحيفة إيواكو المستقلة - إيجيد هاريريمانا، وكريستين كاميكازي، وتيرينس مبوزينزي، وأجنيس نديروبوزا - في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ بتهمة محاولة التهديد بزعزعة الأمن الداخلي للدولة، وحكم عليهم بغرامات والسجن لمدّة سنتين ونصف. وكان قد قُبض على الصحفيين الأربعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أثناء تغطيتهم للاضطرابات التي اندلعت بعد أن عبر مسلحون إلى بوروندي من جمهورية الكونغو الديمقراطية واشتبكوا مع جماعة مسلحة أخرى. ولا يزال الصحفيون يواجهون اتهامات جنائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من وعود الرئيس تشيسكيدي بتحويل وسائل الإعلام إلى «سلطة رابعة». فقد تعرّض عدد من الصحفيين للاعتقال في عام ٢٠٢٠ بتهمة التشهير أو إهانة السلطات أو ازدرائها. وقبل إلغاء تجريم «القذف والفتنة» في سيراليون في تموز/يوليو ٢٠٢٠، وُجِّهت تهمة التحريض على الفتنة والتشهير وحرف العدالة إلى سيلفيا بلايدن، ناشرة صحيفة Awareness Times في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٢٠، بسبب منشور على فيسبوك، وقضت ٥٠ يومًا في السجن قبل الإفراج عنها بكفالة.

كما تم اعتقال الصحفيين أثناء تغطيتهم الاحتجاجات أو كتابتهم عن قضايا حساسة مثل الفساد. في بنين وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، حُكم على إيغناس سوسو، المراسل الاستقصائي والمحرر في الوسيلة الإخبارية عبر الإنترنت Benin Web TV، بالسجن لمدة ١٨ شهر تم تخفيفها لاحقًا، بتهمة «المضايقة عن طريق الاتصال الإلكتروني» بعد نقله لكلام المدعي العام على تويتر. وفي زيمبابوي، أُلقي القبض على الصحفي هوبويل تشينؤنو في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠٢٠ ووجهت إليه تهمة تحريض الناس على العنف لكشفه عن الفساد في شراء المواد الطبية لكوفيد-١٩. وفي إثيوبيا، اعتُقل الصحفي بيلاي ميناي ومذيع الأخبار مولوجيتا أنبربير ومشغل الكاميرات ميسغانو كيفيلجن في آب/أغسطس ٢٠٢٠، ومرة أخرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ بتهمة التحريض على العنف بسبب تغطيتهم للاحتجاجات والاضطرابات التي أعقبت مقتل مغني الأورومو والناشط هاشالو هونديسا في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٠. وفي جيبوتي، تم توقيف عدّة صحفيين في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو ٢٠٢٠، أثناء تغطيتهم للاحتجاجات، وأُجبر آخرون على الاختباء، بعد اعتقال ضابط بالجيش نشر مقطع فيديو يزعم وجود فساد بين ضباط عسكريين رفيعي المستوى وتمييز عشائري داخل الجيش. تم اعتقال ما لا يقل عن ستة صحفيين أثناء تغطيتهم للاحتجاجات التي نُظمت للمطالبة بإجراء انتخابات بلدية وتحسين الظروف المعيشية. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ في أنغولا، تم اعتقال أكثر من ١٠٠ شخص واستخدم ضباط الشرطة القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

ولم ينج المراسلون الأجانب من الاستهداف. ففي غينيا، تعرض توماس ديتريش، المراسل الأجنبي لوسيلة Le Média، للاعتداء والتهديد من قبل قوات الأمن بعد أن لاحظوا أنه يصورهم وهم يضربون أحد المتظاهرين، واعتُقل لفترة وجيزة قبل ترحيله إلى فرنسا وسحب اعتماده.

كما تعرّض الصحفيون في بلدان عدّة للاعتقال والتوقيف بسبب تغطيتهم جائحة كوفيد-١٩، أو انتهاكهم إجراءات الحظر، بما في ذلك في تشاد وساحل العاج وغانا والنيجر ونيجيريا ورواندا والصومال.

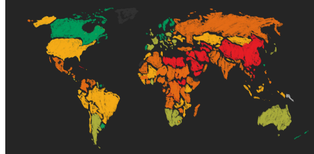

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

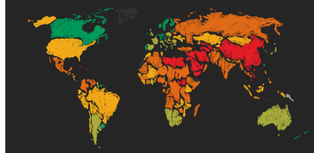

تفريق الاحتجاجات

تمّت الإشارة إلى تفريق الاحتجاجات في ٤٠ من تقارير سيفيكوس مونيتور التي تغطي ٢١ دولة، حيث أبلغت ٣٣٫٣٪ من التحديثات عن احتجاز المتظاهرين، و٣٠٫٣٪ منها عن الاستخدام المفرط للقوة. وقد قُتل متظاهرون خلال الاحتجاجات في العام الماضي في عدة دول، بما في ذلك كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغينيا وكينيا ونيجيريا ومالي.

وقد فرّقت الشرطة في النيجر المحتجّين المناهضين للفساد في آذار/مارس ٢٠٢٠، واعتقلت ثمانية من قادة المجتمع المدني. وفي جيبوتي، حيث تندر الاحتجاجات بسبب البيئة القمعية، قوبلت الاحتجاجات التي اندلعت في حزيران/يونيو وتمّوز/يوليو ٢٠٢٠ بالقوة المفرطة من قبل الشرطة. وفي ليبيريا، قام ضباط الشرطة بتفريق احتجاج على الحالة المزرية للاقتصاد وسوء إدارة حكومة الأموال العامة في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، مما أدى إلى إصابة عشرات الأشخاص. وبعد الانتخابات التشريعية المتنازع عليها، اندلعت احتجاجات حاشدة مناهضة للحكومة في مالي في حزيران/يونيو وتمّوز/يوليو ٢٠٢٠، وقد قُتل ما لا يقل عن ١١ متظاهراً في احتجاجات نظّمها تحالف حركة ٥ يونيو - التجمع من أجل مالي في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليو

كوت ديفوار | تصوير لوك غناغو / رويترز

٢٠٢٠. وكان المتظاهرون يحتجّون على فشل الحكومة في الرد على غياب الأمن ويطالبون بوقف العنف والفساد ومعالجة الظروف الاقتصادية المتردية. أمّا في زيمبابوي، فرّقت الشرطة احتجاجًا ضد الفساد الحكومي والتدهور الاقتصادي في البلاد في ٣١ تمّوز/يوليو ٢٠٢٠، واعتقلت ما لا يقل عن ٢٠ متظاهر.

كما فُرّقت تظاهرات حول تقديم الخدمات وحقوق العمّال والطلّاب في عدّة بلدان. في السنغال، أُلقي القبض على تسعة نشطاء من حركة «نحن نرفض» خلال احتجاج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ على ارتفاع أسعار الكهرباء. أدّت الاعتقالات إلى اندلاع احتجاجات جديدة للمجتمع المدني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، رغم حظر السلطات المحلية معظمها، وتم تفريق بعض منها. وفي كينيا، قُتل شخص وأصيب العشرات خلال احتجاجات في منطقة كاساراني في نيروبي ضد سوء حالة الطريق الرئيسي. أمّا في بنين، قُتل طالب في اشتباكات مع ضباط الشرطة في جامعة أبومي كالافي في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٢٠. واحتج الطلاب بعد اعتقال ثلاثة طلاب بسبب أعمال احتجاجية للمطالبة بتعليق الدراسة أثناء جائحة كوفيد-١٩. وفي إيسواتيني، عندما تجمع الآلاف من موظفي الخدمة المدنية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ للمطالبة برواتب أعلى، استخدمت الشرطة القنابل الصوتية وخراطيم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريقهم. وفي مارس ٢٠٢٠ في مالي، تم تفريق احتجاج لنقابات المعلمين المطالبة برفع الأجور.

وتم تفرقة احتجاجات ضد تزايد غياب الأمن في بوركينا فاسو. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، قُتل ما لا يقل عن ١٠ متظاهرين في احتجاجات ضد عنف الميليشيات المتمردة الذي يطال المدنيين، والتي كانت تستنكر فشل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حماية المدنيين.

في غامبيا، قوبلت الاحتجاجات التي نظمتها حركة «ثلاث سنوات تكفي» في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ للمطالبة بتنحي الرئيس أداما بارو بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، كما وعد في حملته الانتخابية، بالقوة، واعتقل ما لا يقل عن ١٣٧ متظاهرًا، وأصيب العشرات، وأوقفت محطتان إذاعيتان، وحُظرت الحركة. وفي نيجيريا، قوبلت الاحتجاجات التي يقودها شباب #EndSARS ضد وحشية الشرطة في جميع أنحاء البلاد بالعنف المفرط، حيث قُتل ما لا يقل عن ١٢ شخصًا عند بوابة ليكي في لاغوس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.
في ليبيريا وناميبيا وجنوب إفريقيا، قام ضباط الشرطة بتفريق الاحتجاجات ضد

العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك ارتفاع معدلات العنف الجنسي وقتل الإناث. وفرّقت الشرطة الغانية مظاهرة احتجاجية بعنوان «حياة السود مهمة» في أكرا واحتجزت المنظم إرنستو يبواه من رابطة الحرية الاقتصادية ووجّهت له الاتهامات.

شهدت عدّة بلدان احتجاجات متعلقة بكوفيد-١٩، مثلًا ضد حظر التجول وإغلاق الأسواق والتأخير في تسليم المساعدات الغذائية أثناء عمليات الإغلاق وأوضاع مراكز اختبار الفيروس، بما في ذلك في بوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا والسنغال وجنوب إفريقيا وأوغندا، وقد تعرّض بعضها للتفريق أو تحولت إلى عنفية.

الرقابة

كما في السنوات السابقة، كانت الرقابة من الانتهاكات الواسعة الانتشار في منطقة إفريقيا، وورد ذكرها في ٣٩ تحديث من ٢٢ دولة.

أصبح قطع الإنترنت أو الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي تكتيكًا منتشرً تستخدمه السلطات لقمع الاحتجاجات، لا سيما قبل الانتخابات وخلالها. فقد منعت تشاد، المعروفة بانتهاكها للحقوق الرقمية، الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي مرة أخرى في تموز/يوليو ٢٠٢٠ كإجراء مؤقت لمنع «انتشار التحريض

إثيوبيا | الصورة عبر غيتي إميجز

على الكراهية والانقسام» بعد مشاركة مقطع فيديو لمشاجرة بين ضابط عسكري ومجموعة من الميكانيكيين، قُتل أحدهم رميًا بالرصاص. وقامت إثيوبيا، المنتهك البارز الآخر، بوقف خدمات الإنترنت في معظم أنحاء البلاد في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيو إلى ١٦ تموز/يوليو ٢٠٢٠، عقب اندلاع الاحتجاجات على مقتل هاشالو هونديسا. وفي مالي، تعطل الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي جزئيًا خلال الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للحكومة التي بدأت في ١٠ تموز/يوليو ٢٠٢٠. وقُطع الاتصال بالإنترنت في الصومال بعد محاكمة رئيس الوزراء الصومالي حسن علي خير والتصويت بحجب الثقة عنه، كما قُطع أو تم تعطيله أثناء الانتخابات أيضًا في بوروندي وغينيا.

قام المنظمون الوطنيون لوسائل الإعلام بإيقاف وسائل الإعلام والصحفيين بسبب تقاريرهم كما في السنوات السابقة. فقد واصلت هيئة تنظيم الاتصالات في تنزانيا تعليق عمل وسائل الإعلام وفرض غرامة عليها، مثلما جرى مع الجريدة اليومية الرقمية Mwananchi حيث تم تعليق ترخيص المحتوى عبر الإنترنت، بما في ذلك تغطيتها لكوفيد-١٩. وفي الغابون، أمرت هيئة تنظيم الإعلام الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ بمصادرة ٧٠٠٠ نسخة من أسبوعية Moutouki بسبب مقال يزعم أن نجل الرئيس علي بونجو، نور الدين بونغو فالنتين، متهم من قبل جماعات المجتمع المدني بالفساد وإساءة استخدام الأموال العامة وغسيل الأموال. ولا تزال الرقابة على الإعلام والرقابة الذاتية أمرًا شائعًا في رواندا، حيث تهيمن الآراء المؤيدة للحكومة على وسائل الإعلام المحلية في ظل تزايد حجب المواقع الإعلامية الأجنبية. وفي أرض الصومال، علّقت وزارة الإعلام في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ عمل قناة Horn Cable TV واعتقل عناصر الأمن رئيس تحريرها عبد القادر صليبان عسير. أمّا في توغو، فقد حظر منظم وسائل الإعلام ٣ وسائل إعلامية - L'Alternative, Fraternité, and Liberté - خلال مارس وأبريل ٢٠٢٠؛ وقد عُلّق عمل Fraternité لانتقادها إغلاق الوسيلتين الآخرين. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٠، أمرت السلطات الإقليمية في مقاطعة مونغالا بجمهورية الكونغو الديمقراطية بفصل ستة صحفيين وإيقاف عدد من الصحفيين الآخرين، بالإضافة إلى تعليق عدّة برامج «حتى إشعار آخر».

هذا وتحد بعض القوانين أو مشاريع القوانين المعتمدة حديثًا من حرية التعبير أو تحاول زيادة الرقابة والرقابة الذاتية. في نيجيريا، ينظّم المجتمع المدني الحملات ويقوم بالتعبئة ضد اعتماد قانون «الحماية من الكذب والتلاعب على الإنترنت

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

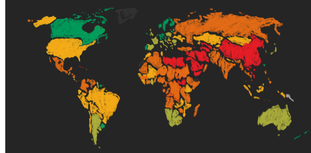

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

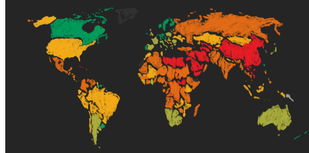

والجرائم الأخرى ذات الصلة» لعام ٢٠١٩ ومشروع قانون خطاب الكراهية. وسيؤدّي القانون الأول، الذي يُعاقب عليه بالغرامة والسجن لثلاث سنوات، إلى تجريم التصريحات على وسائل التواصل الاجتماعي التي «تقوض ثقة الجمهور» في الحكومة أو تعرض الأمن القومي للخطر ويسمح للسلطات بمنع الوصول إلى الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. كما يقيد تعديل جديد لقانون الإعلام الصومالي حرية التعبير، حيث يمنع حماية سرية المصادر ويطلب من الصحفيين الاعتماد والتسجيل في قاعدة بيانات حكومية. يسمح القانون بفرض غرامات على الصحفيين من دون تحديد حد أقصى لقيمتها. وفي النيجر، أُقر قانون جديد في تموز/يوليو ٢٠٢٠ يسمح باعتراض الاتصالات الهاتفية في سياق «مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية».

كما مورست الرقابة من خلال ترهيب وإسكات النقّاد، بمن فيهم الأكاديميون. ففي جنوب السودان، أوقف تابان لو ليونغ، الأكاديمي الشهير بجامعة جوبا، عن العمل، بسبب مقال رأي ينتقد الحكومة. هذا ويحتاج طلاب الجامعات والموظفون في جنوب السودان إلى إذن من خدمة الأمن القومي، ذات العملاء السريين في الحرم الجامعي، للأنشطة المخطط لها. وفي تنزانيا وأوغندا، تعرض كوميديون وموسيقيون للمضايقة بسبب انتقادهم السياسيين وهياكل الحكم. وفي النيجر، اعتُقل ثلاثة على الأقل، من بينهم أفراد من المجتمع المدني، واتهموا بموجب قانون ٢٠١٩ الخاص بجرائم الإنترنت لانتقادهم استجابة الحكومة لكوفيد-١٩، بما في ذلك عبر رسائل خاصة على واتساب.

التطورات الإيجابية

في الغابون، اعتمدت الجمعية الوطنية في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ تعديلاً على قانون العقوبات يلغي تجريم العلاقات المثلية، بعد عام من تجريمها، مما يجعل الظروف أكثر أمانًا للمنظمات المدافعة عن حقوق مجتمع الميم-عين. وفي ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢٠، ألغى برلمان سيراليون الجزء الخامس من قانون النظام العام لسنة ١٩٦٥، الذي يجرم الفتنة والقذف. واقتربت غامبيا وناميبيا من الوصول إلى قوانين للمعلومات، حيث رُفعت مشروعات قوانين في كلا البلدين إلى المجلس الوطني في حزيران/يونيو ٢٠٢٠. وبعد جهود متواصلة من منظمات حرية وسائل الإعلام التي قدّمت التماسًا إلى أمين المظالم، ألغت موزامبيق في أيار/مايو ٢٠٢٠ المرسوم التنفيذي ٢٠١٨/٤٠ الذي حدد رسومًا باهظة للتسجيل والترخيص وتجديد التراخيص لوسائل الإعلام ورسومًا عالية لاعتماد الصحفيين المحليين والأجانب.

اعتمادًا على 99 تحديثًا تم نشره على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة من 12 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020. نيجيريا | تصوير رويترز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

دراسات حالة

أمل في ملاوي بعد احتجاجات مستمرة

في ملاوي، اندلعت احتجاجات جماهيرية ضد نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية التي أجريت في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩. وكان بيتر موثاريكا من الحزب الديمقراطي التقدمي قد أعلن فوزه، لكن الانتخابات شابتها الخلافات ومزاعم التزوير. وقد تواصلت الاحتجاجات، التي دعت في البداية إلى استقالة لجنة الانتخابات في ملاوي، لكنها شملت لاحقًا مطالب أوسع، ووجهت بردّ عنيف من السلطات، لا سيما قوّات الشرطة، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء، وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة الاحتجاج للتهديد. وبعد أن ألغت المحكمة الدستورية نتائج الانتخابات في آذار/مارس ٢٠٢٠، قامت السلطات بقمع النشطاء والأصوات المعارضة مع اقتراب موعد الانتخابات الجديدة، واعتقلت المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة الاحتجاج تيموثي متامبو والقس ماكدونالد سيمبيركا وجيفت ترابنس في آذار/مارس ٢٠٢٠، وتعرّضت لأعضاء السلطة القضائية. لكن، وعلى الرغم من هذه التحديات، شهدت إعادة الانتخابات في ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٠ تغييرًا في السلطة بعد فوز زعيم المعارضة لازاروس تشاكويرا بأغلبية الأصوات.

دول في الواجهة: الحريات المدنية في غرب إفريقيا

يشير تراجع تصنيف أربع دول في غرب إفريقيا - كوت ديفوار وغينيا والنيجر وتوغو - بعد عام واحد فقط من تغيير تصنيف نيجيريا إلى قمعي وبعد عامين من تراجع تصنيف السنغال إلى معرقل، إلى تدهور الاتجاه في المنطقة. وقد اندلعت الاحتجاجات وأعمال العنف في ساحل العاج في آب/أغسطس ٢٠٢٠ بعد إعلان الرئيس الحسن واتارا ترشيح نفسه لولاية ثالثة في انتخابات ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، فقُتل العشرات في اضطرابات واحتجاجات أعقبت الإعلان. وكانت السلطات في ساحل العاج قد اعتمدت في السنوات الأخيرة أحكامًا قمعية تحد من حرية التعبير، واستهدفت النشطاء، بمن فيهم نشطاء الإنترنت والصحفيون. وفي غينيا، الدولة التي شهدت تراجعًا خطير وسريعاً فيما يتعلق بالفضاء المدني حسب ما ورد إلى سيفيكوس مونيتور، بدأت الاحتجاجات الجماهيرية اعتبارًا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ بالتعبئة ضد قرار الرئيس ألفا كوندي بتغيير الدستور للسماح له بالترشح لولاية ثالثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. قوبل المتظاهرون بالعنف المفرط ، بما في ذلك الذخيرة الحية ، حيث قتلت قوات الأمن العشرات واعتقلت الكثيرين غيرهم. تعرض النشطاء المؤيدون للديمقراطية والمدافعون عن حقوق الإنسان للاعتقالات التعسفية والمضايقات القضائية والمقاضاة.

أمّا في النيجر، الموجودة على قائمة المراقبة في سيفيكوس مونيتور منذ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، تم حظر احتجاجات المجتمع المدني بشكل شبه منهجي. وتميّز العام ٢٠٢٠ بالاعتقال التعسفي للعديد من قادة المجتمع المدني والصحفيين والمدونين، حيث تم اعتقال ثمانية من قادة المجتمع المدني ومحاكمتهم بعد احتجاج ردًا على كشف فساد داخل وزارة الدفاع في شراء العتاد العسكري، وذلك في آذار/مارس ٢٠٢٠. ومنعت قوات الأمن الاحتجاج وفرقته. كما يتم استخدام تشريعات تقييدية مثل قانون ٢٠١٩ الخاص بجرائم الإنترنت ضد النشطاء والصحفيين.

وقد تراجع تصنيف الفضاء المدني في توغو منذ حملة قمع احتجاجات المعارضة المناهضة للحكومة واستمرار القبضة الخانقة على السلطة من قبل عائلة غناسيمبي والمطالبة بتحديد الحد الأقصى للرئاسة بولايتين. ومنذ العام ٢٠١٧، شملت انتهاكات الفضاء المدني قتل المتظاهرين واعتقال ومحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المؤيدين للديمقراطية، وحظر احتجاجات المجتمع المدني والمعارضة، وتعليق عمل وسائل الإعلام، والتعطيل المنتظم للإنترنت والشبكات الاجتماعية، واعتماد تشريعات تقييدية على وسائل الإعلام مثل قانون الأمن السيبراني لعام ٢٠١٨ وتعديل ٢٠١٩ لقانون ظروف وممارسة الاجتماعات والاحتجاجات السلمية. وبالنسبة للانتخابات الرئاسية في شباط/فبراير ٢٠٢٠، تم إلغاء اعتماد منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، بالإضافة إلى حظر الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي على شبكتين.

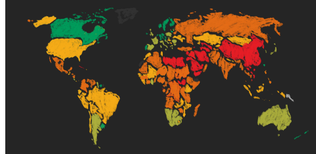

الأمريكتين

لمحة عن التصنيفات

تعرّض المجتمع المدني في الأمريكتين هذا العام لاختبار أشد ضراوة من أي عام مضى، فاهتزت المنطقة في نهاية ٢٠١٩ بأصداء المتظاهرين الذين غمروا الشوارع. ففي تشيلي، التي صدمت العالم بحملة قمع شرسة ضد المتظاهرين، تزايد الزخم رغم القمع الحكومي، بما في ذلك الانقضاض الشرس على المتظاهرين. وبحلول آذار/مارس ٢٠٢٠، بدأ تطبيق قيود الحركة وحظر التجمعات العامة استجابة لكوفيد-١٩.

للوهلة الأولى، تبدو الصورة العامة قاتمة في المنطقة، نظرًا للتراجع الكبير في أربع دول كانت الحريات المدنية تحظى فيها بالاحترام في السابق، فقد انتقل تصنيف كوستاريكا من مفتوح إلى مقيّد، وتراجع تصنيف ثلاث دول - تشيلي والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية - من مقيّد إلى معرقل. ووفقًا لتصنيف سيفيكوس مونيتور، فإن الفضاء المدني مفتوح في ١٠ فقط من ٣٥ دولة في الأمريكتين، وقد تقلّص في تسعة بلدان وأصبح معرقلًا في ١٠ دول أخرى. ولا يزال الفضاء المدني قمعيًا في خمس دول في المنطقة ومغلق في بلد واحد، وهو كوبا.

تعكس هذه التغييرات في التصنيفات جزئيًا حجم القمع عند اندلاع حركات الاحتجاج الجماهيري. ففي الولايات المتحدة، اعتقلت قوى الأمن بالعتاد العسكري آلاف المحتجّين، وأطلقت الغاز المسيل للدموع والقذائف بشكل عشوائي ومتواصل وهاجمت الصحفيين خلال الاحتجاجات ضد العنصرية ووحشية الشرطة. يشير تراجع تصنيف البلد أيضًا إلى مسار مستمر من التدهور في حرية التعبير وتقويض الحريات المدنية من خلال فرض قيود على الزمان والمكان مثلًا لتجريم الاحتجاجات.

في تشيلي والإكوادور، تقاعست السلطات عن النظر في شتّى انتهاكات ضباط الأمن أثناء الاحتجاجات، حيث رفضت حكومة الإكوادور تقريرًا يوثق مئات الشهادات عن العنف ضد المحتجين، بل سعت إلى إصدار تشريع يتيح استخدام القوة المفرطة. كما ظهر أن خطوات الإكوادور لتطوير مجال حرية الإعلام كانت هشّة، مع تزايد الوصم والاعتداء على الصحفيين. وقد وثّق دعاة حرية وسائل الإعلام الإكوادوريون زيادة في انتهاكات حرية التعبير بأكثر من الضعف في ٢٠١٩ مقارنة بالعام ٢٠١٨. وفي تشيلي، واصلت الشرطة قمع الاحتجاجات حتى عندما أصبحت متفرقة أثناء الوباء وحاولت تجريم الناشطات النسويات. وفي منطقة لا أروكانا، أفاد سكان مابوتشي الأصليون أيضًا بتزايد الاضطهاد ضد مجتمعاتهم.

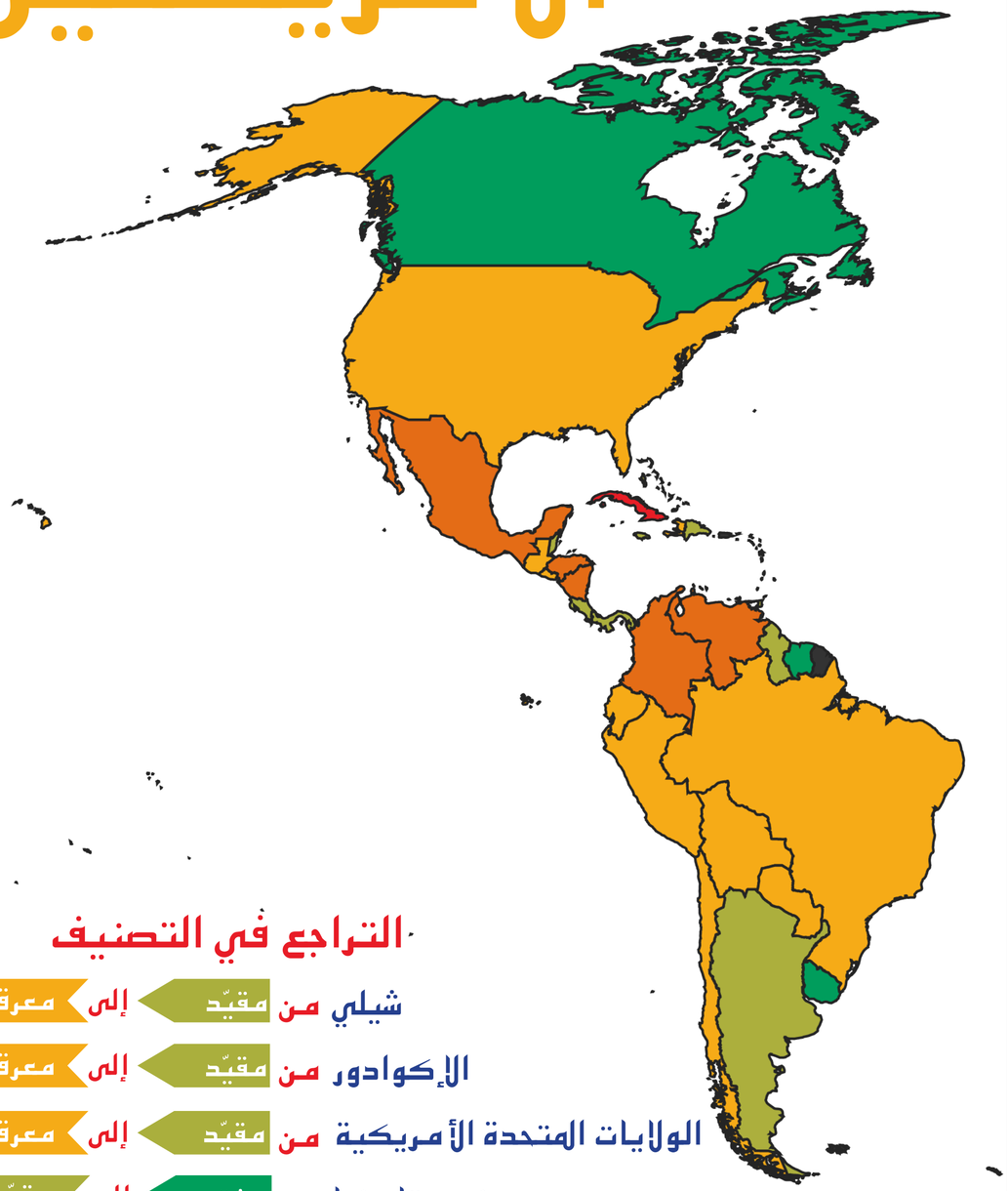

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

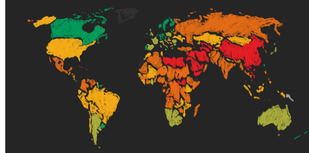

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

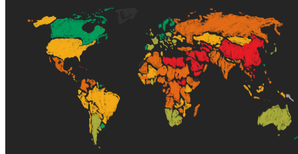

واجه المدافعون عن حقوق السكان الأصليين في كوستاريكا أيضًا تصاعدًا في الهجمات، حيث قُتل أحد المدافعين عن حقوق الإنسان وتعرّض عدّة منهم لاعتداء شرس. كما اعتُقل عشرات المتظاهرين بعد بدء احتجاجات ضد الإجراءات الضريبية الجديدة المقترحة في أيلول/سبتمبر، وسعت السلطات إلى اضطهاد قادة الاحتجاج. وفي أوائل العام ٢٠٢٠، سنت كوستاريكا أيضًا تشريعات تحد من الإضرابات، ووافقت على اقتراح لكبح المظاهرات بعد حدوث تحركات جماهيرية في العام ٢٠١٨.

ومع ذلك، ورغم بعض التراجع، أعاد المجتمع المدني تأكيد نفسه. في بوليفيا وهندوراس، نجح المجتمع المدني في صد الانتهاكات التشريعية عندما حاولت الحكومتان اعتماد تشريعات فضفاضة للغاية تأخذ الوباء كذريعة. وفي تشيلي، صوّت الملايين لإطلاق اتفاقية لصياغة دستور جديد أكثر ديمقراطية. هكذا، فإن الفترة التي يغطيها هذا التقرير شهدت معركة مستمرة على الفضاء المدني في الأمريكتين.

«إنهم يقتلوننا»: حياة المدافعين في خطر

إثر إعلان حكومة كولومبيا حالة الطوارئ الصحية وفرض الحجر الصحي على مستوى البلاد، ازدادت المخاطر التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان. أصبحت الإجراءات الأمنية المعتادة، كتغيير طرق السفر، مستحيلة، مما يعرّض القادة الاجتماعيين والصحفيين لخطر أكبر، في ظل استمرار الخلافات الإقليمية بين الجماعات المسلحة وتعثّر الحكومة في تنفيذ عملية السلام في البلاد. وقد أودى تصاعد العنف بحياة عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي حين يُعتبر الوضع الكولومبي الأكثر تطرفًا، إلا أن البلاد ليست بحالة معزولة. فقد وثق سيفيكوس مونيتور حالات قتل مدافعين عن حقوق الإنسان في ١١ دولة في أميركا اللاتينية: البرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهايتي وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبيرو. من منظور عالمي، يعتبر العنف الإقليمي أكثر إثارة للصدمة: فقد استأثرت الأميركتين بأكثر من ٦٠٪ من جميع التقارير عن قتل المدافعين عن حقوق الإنسان التي وثقها سيفيكوس مونيتور خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا يزال قادة السكان الأصليين والمدافعون عن الأرض والبيئة معرضين للخطر بشكل خاص في الأمريكتين. ففي هندوراس، قُتل مدافع شاب عن البيئة بعد فترة وجيزة من إبلاغ سلطات الحماية الوطنية عن خوفه على حياته. وكثيرًا ما شجبت مجتمعات غاريفوندا في هندوراس عمليات القتل المنهجية لقادتها، لكنها لم تتوقف في العام ٢٠٢٠. مرارًا وتكرارًا، وفي جميع أنحاء المنطقة في البرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وغواتيمالا ونيكاراغوا وبيرو، قُتل قادة السكان الأصليين بعد كلامهم عن التهديدات التي تطالهم ومجتمعاتهم.

استمر الإفلات من العقاب على هذه الجرائم،وتُرك المشتبه بارتكابهم أعمال القتل دون محاسبة حتى في القضايا البارزة نسبيًا مثل اغتيال بيرتا كاسيريس، مما يشجع العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

تشيلي | تصوير كريستوبال أوليفاريس / بلومبرج

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

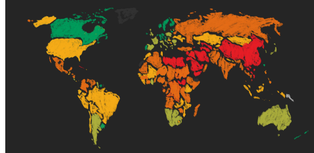

القيود على الفضاء المدني

تمحورت انتهاكات الفضاء المدني المتكررة التي وثقها سيفيكوس مونيتور في الأمريكتين في هذه الفترة حول الترهيب والمضايقة، والاعتداء على الصحفيين، واحتجاز المتظاهرين، والاستخدام المفرط للقوة ضد الاحتجاجات.

الترهيب والمضايقة

تُستخدم أساليب الترهيب لردع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين عن مواصلة عملهم. أمّا المضايقة فلها الهدف ذاته إنما تتميز باستهداف متكرر لشخص ما. وغالبًا ما يكون الأسلوبان مرتبطين، ويشملان مجموعة واسعة من التكتيكات كالتهديد وحملات التشهير واستدعاءات الشرطة المتكررة. بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، حدث ترهيب ومضايقات في ٢٢ دولة على الأقل من أصل ٣٥ دولة في الأمريكتين.

وقد انتشرت هذه الانتهاكات في هندوراس ونيكاراغوا بشكل خاص. ففي نيكاراغوا، حوصر النشطاء وأنصار الحكومة في منازلهم من قبل الجماعات المدنية المعادية وضباط الشرطة. وواجه الصحفيون النقديون حملات تشهير وتعرّض الصحفيون النيكاراغويون في المنفى للترهيب وتهديد أفراد عائلاتهم الذين بقوا في البلاد. في هندوراس، سجّل سيفيكوس مونيتور عدة حالات من حملات التشهير عبر الإنترنت وخارجها وتهديدات بالقتل ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي كلا البلدين، وكذلك في البرازيل والسلفادور وغواتيمالا، سلّطت منظمات المجتمع المدني الضوء على نمط استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات بحملات تشويه معادية للنساء انتقاما من عملهن.

أمّا في كوبا، فقد استُخدمت قوانين الإنترنت الجديدة لترهيب المعارضين وزيادة تقييد حرية التعبير. وأفاد ما لا يقل عن ٣٠ شخصًا عن تلقّي استدعاءات من الشرطة الكوبية، وتعرضهم للاستجواب والتهديد بالغرامات أو الاحتجاز في حال مواصلة النشاط. وفي الأرجنتين، أشار الصحفيون إلى تعرّضهم لمحاولات الوصم من قبل الحكومة الجديدة، حيث كشفت التحقيقات عن المراقبة المكثّفة للأصوات النقدية في ظل الحكومة السابقة، ما يؤكّد على غياب احترام حرية وسائل الإعلام الذي يتعدى نطاق الإدارات الحكومية الفردية.

اعتمادًا على 109 تحديثات تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة بين 12 نوفمبر 2019 و 31 أكتوبر 2020.

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

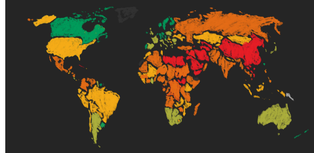

الاعتداء على الصحفيين

تم توثيق اعتداءات على المراسلين ووسائل الإعلام في ١٥ دولة في الأمريكتين في أكثر من ٤٠٪ من تقارير سيفيكوس مونيتور في هذه الفترة، ارتكبتها القوات الحكومية وغير الحكومية التي تسعى إلى إسكات وتثبيط وسائل الإعلام.

وغالبًا ما أتت هذه الحوادث أثناء تغطية الصحفيين للاحتجاجات. ففي الولايات المتحدة، وثّق دعاة حرية وسائل الإعلام أكثر من ١٠٠ حالة تعرض فيها صحفيون للاعتداء خلال الاحتجاجات الجماهيرية ضد العنصرية. وقد استخدمت قوى الأمن القوّة العشوائية في كثير من تلك الحالات، بما في ذلك إطلاق الضباط النار والاعتداء على صحفيين واحتجازهم رغم حملهم أوراق اعتماد وسائل الإعلام. وفي بوليفيا، أدى الاستقطاب السياسي إلى تعرّض المراسلين المحليين والدوليين لاعتداءات لفظية وجسدية من قبل المتظاهرين من مختلف الأطياف السياسية.

وكذلك تعرّض الصحفيون في الأمريكتين لاعتداءات بسبب قول الحقيقة بوجه السلطة والإبلاغ عن الفساد والجريمة ووباء كوفيد-١٩. وبحلول أيار/مايو ٢٠٢٠، سجّلت الجمعيات الصحفية في السلفادور أكثر من ٤٠ تقريرًا عن صحفيين تعرضوا للاعتداء بسبب بحثهم عن معلومات حول الجائحة ومشاركتها. وفي المكسيك، التي لا تزال واحدة من أخطر بلدان العالم على الصحفيين، غالبًا ما حدثت الاعتداءات وقتل الصحفيين في وضح النهار. ومما يثير القلق أنه في العام ٢٠٢٠ قُتل صحفيان على الأقل في المكسيك أثناء وجودهما تحت حماية الشرطة، في هجمات أودت أحيانًا بحياة حرّاسهما الشخصيين. وهذا يؤكد قصور آلية الحماية في البلاد.

تشيلي | تصوير كريستوبال أوليفاريس / بلومبرج

احتجاز المتظاهرين والاستخدام المفرط للقوة

دفع الغضب من الظروف السياسية والاقتصادية والأمل في التغيير بالناس إلى الشوارع في جميع أنحاء الأمريكتين. خلال فترة البحث هذه، وثق سيفيكوس مونيتور احتجاجات في ٢٥ دولة في المنطقة، جرت في ظروف أكثر انفتاحًا وقمعًا، وغالبًا ما كانت تتحدّى غياب احترام الحريات المدنية من قبل السلطات وردودها الوحشية.

قوبلت الاحتجاجات المعبّرة عن الغضب من الظروف الاجتماعية ونقص الدعم الحكومي خلال الوباء بالقمع في أغلب الأحيان. في فنزويلا، تم اعتقال المتظاهرين المطالبين بالسلع الأساسية والخدمات العامة في المناطق الريفية. وفي باراغواي، ورد أن الشرطة استخدمت الأسلحة النارية ضد مطالبين بمزيد من المرونة في تدابير الحجر الصحي. وقد اقترحت حكومة بيرو تشريعًا يسمح استخدام القوة ضد المتظاهرين، وقام الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع واحتجاز الأشخاص المطالبين باحترام حقوق العمّال أثناء الأزمة.

قام بعض القادة في العام ٢٠٢٠ باستغلال التدابير الصحية لإخفاء قمع الاحتجاجات بقشرة من الشرعية. في بوليفيا وبنما، مثلًا، اعتقل المتظاهرون واتهموا بانتهاك البروتوكول أثناء مطالبتهم بالمساعدة خلال إجراءات كوفيد-١٩. في جمهورية الدومينيكان، ادعّت الشرطة أنها احتجزت متظاهرين ضد العنصرية لانتهاكهم قواعد التباعد الاجتماعي، على الرغم من سماحها بتنظيم احتجاج قومي في نفس اليوم.

وقد وثّق سيفيكوس مونيتور انتشار الانتهاكات قبل الجائحة وأثناءها. وأشارت نصف تقارير سيفيكوس مونيتور عن المنطقة خلال هذه الفترة إلى اعتقال المتظاهرين، بما في ذلك احتجاز أكثر من عشرة آلاف متظاهر في تشيلي بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وفقًا لبيانات من المعهد الوطني لحقوق الإنسان في البلاد. وفي كوبا ونيكاراغوا، تم استخدام احتجاز المتظاهرين بشكل منهجي كتكتيك لتفكيك

الحركات المعارضة. وتم قمع المسيرات النسائية المكسيكية قبل والوباء وأثناءه، ونددت منظمات حقوق الإنسان باستخدام الشرطة تكتيكات قد ترقى إلى الإخفاء القسري للمتظاهرين.

وأفادت وسائل الإعلام في الولايات المتحدة عن اعتقال حوالي تسعة آلاف شخص خلال الأيام العشرة الأولى من الاحتجاجات الجماهيرية ضد العنصرية ووحشية الشرطة. وتضمّنت حملة القمع المذهلة التي شنتها الولايات المتحدة على المتظاهرين من قبل ضباط إنفاذ القانون بالعتاد العسكري مئات الحوادث، من تعرض المتظاهرين للضرب والاستخدام العشوائي للغاز المسيل للدموع والأسلحة الأقل فتكًا وأساليب السيطرة على الحشود التي أدت إلى تصعيد التوترات بدلاً من حماية السلامة العامة. وفي كولومبيا، قوبل المحتجون على عنف الدولة بوحشية، حيث استخدمت قوات الأمن الأسلحة النارية بشكل عشوائي، وقُتل ما لا يقل عن ١٠ أشخاص واعتُقل ١٤٠ على مدى ليلتين من المظاهرات.

دول في الواجهة: البرازيل

كان أول عامان من حكومة الرئيس جايير بولسونارو بمثابة اختبار لحيوية ومرونة المجتمع المدني في البرازيل. فقد اتخذت الهجمات التي تشنها الحكومة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير مجموعة من الأشكال، بما في ذلك تشويه سمعة منظمات المجتمع المدني وتجريم النشطاء ومحاولات مراقبة النقّاد ونزع الشرعية عن وسائل الإعلام. وأصبحت مجتمعات السكان الأصليين والمدافعين عن حقوق البيئة والأراضي عرضة للاعتداءات بشكل متزايد، حيث تشجع الحكومة قاطعي الأشجار غير القانونيين وعمال المناجم ومصادري الأراضي، ويبذل النشطاء والحركات الاجتماعية قصارى جهدهم للمقاومة، من خلال عدّة حملات وحشد الرأي العام والقتال في المحكمة للرد على المحاولات المتكررة لتقييد الحريات المدنية وتقليل المشاركة الاجتماعية وتقويض المؤسسات الديمقراطية.

البرازيل | تصوير أماندا بيروبيلي / رويترز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

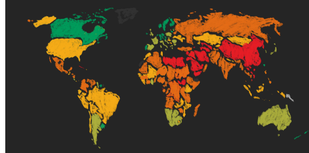

التطورات الإيجابية

جعل المتظاهرون أصواتهم مسموعة حتى عند تعرضهم للقمع، مما أجبر القادة على مواجهة السخط العام ودفع القضايا الأساسية إلى مركز النقاش السياسي. فقد دفع متظاهرو «حياة السود مهمّة» في الولايات المتحدة لإصلاح سياسات الشرطة المحلية والولاية، وإعادة تقييم معايير استخدام القوة في الاحتجاجات، والضغط المتزايد من أجل العدالة في حالات قتل ذوي البشرة السوداء والداكنة على يد قوى الأمن، وأعادوا إشعال حركة عالمية للعدالة العرقية ألهمت المتظاهرين حول القارة وخارجها. وفي هذه الأثناء في بوليفيا، أجبر الضغط المستمر من الاحتجاجات والمجتمع المدني الحكومة على تحديد موعد الانتخابات الرئاسية وإجرائها، وأعطى الانتقال السلمي للسلطة في البلاد بعض الأمل بزمن من دون نزاعات.

وفي تشيلي أيضًا، أثبت المتظاهرون قوة التعبئة الجماهيرية. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، ما يقرب من عام على تاريخ الاحتجاجات الأولى، أجرت البلاد استفتاءً على اتفاقية لصياغة دستور جديد، جاء تتويجًا لأشهر من المفاوضات السياسية التي برزت فيها حركات المجتمع المدني. أعطى التصويت تفويضًا واضحًا لإنشاء هيئة ديمقراطية تلتزم بشكل غير مسبوق بالمساواة بين الجنسين في أعضائها، لوضع دستور جديد، وقد جاء ذلك نتيجة لدعوة المجتمع المدني. ومن المتوقع أيضًا أن تُحجز مقاعد لتمثيل الشعوب الأصلية التي طالما استُبعدت في تشيلي.

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، أصبحت المكسيك الدولة الحادية عشرة التي تصدق على أول معاهدة إقليمية لحقوق الإنسان البيئية، والمعروفة باسم اتفاقية إسكازو، التي تم التفاوض عليها بمشاركة المجتمع المدني وتمنح المدافعين عن حقوق الإنسان الأدوات لمساءلة الحكومات، وهي ستدخل حيز التنفيذ في أوائل عام ٢٠٢١. كما حقق المدافعون عن حقوق الإنسان في بيرو مكاسب مهمة حيث أنشأت هيئات حقوق الإنسان الوطنية بروتوكولات جديدة ومبادئ توجيهية لحمايتها. بالإضافة إلى ذلك، ربح المجتمع المدني معارك مهمة في المحاكم: في كندا، أيّدت المحاكم تشريعات حديثة لحظر الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، وضمنت البرازيل حماية المصادر الصحفية، كما طعن المجتمع المدني في السياسات الاستبدادية في المحكمة البرازيلية العليا وتم تبرئة ١٨ شابًا كانوا قد اعتُقلوا قبل احتجاج مناهض للحكومة بعد عدة سنوات من مواجهة التهم.

اعتمادًا على 109 تحديثات تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة من 12 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020. بوليفيا | تصوير جاستون بريتو / غيتي إيميجز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

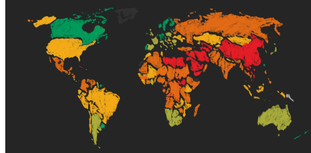

آسيا والمحيط الهادئ

لمحة عن التصنيفات

استمرت القيود والهجوم على الحريات المدنية في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ في العام ٢٠٢٠، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-١٩. وجاء استخدام القوانين المقيدة لتجريم ومقاضاة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمنتقدين من بين الانتهاكات الأكثر انتشارًا التي تم توثيقها، بالإضافة لمحاولات من قبل حكومات عدّة لخنق المعارضة من خلال فرض الرقابة على التقارير المتعلقة بانتهاكات الدولة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعامل مع الوباء. وتشمل الانتهاكات المتفشية الأخرى مضايقة النشطاء وتفريق الاحتجاجات واحتجاز المتظاهرين.

من بين ٢٥ دولة في آسيا، تم تصنيف أربع دول - الصين ولاوس وكوريا الشمالية وفيتنام - على أنها مغلقة، وتسع دول قمعية وتسع معرقلة. وجاء تصنيف الفضاء المدني في اليابان وكوريا الجنوبية على أنه مقيّد. وكانت تايوان الدولة الوحيدة ذات الفضاء المدني المفتوح. أمّا الوضع في المحيط الهادئ فأكثر إيجابية: تم تصنيف ثمانية بلدان على أنها مفتوحة، بينما تم تصنيف ثلاث دول على أنها مقيّدة، بما في ذلك أستراليا، التي خُفّض تصنيفها منذ العام ٢٠١٩، ولا تزال فيجي وناورو وبابوا غينيا الجديدة في الفئة المعرقلة.

خُفّض تصنيف الفلبين هذا العام بسبب تراجع الحريات الأساسية. فقد تصاعد الهجوم المستمر على حرية وسائل الإعلام عندما تم إجبار ABS-CBN - أكبر شبكة إعلامية - على التوقف عن البث، مما حرم الناس من المعلومات الهامة أثناء جائحة كوفيد-١٩. وكان لإدانة الصحفية البارزة ماريا ريسا في يونيو ٢٠٢٠ بتهمة «التشهير عبر الإنترنت» تأثيرًا مخيفًا بين الصحفيين. أمّا السناتور ليلى دي ليما، المنتقدة البارزة للرئيس رودريغو دوتيرتي، فقضت أكثر من ثلاث سنوات تحت الاعتقال بتهم ملفقة. وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان، مثل زارا ألفاريز وراندال إيشانيس، للهجوم والقتل مع الإفلات من العقاب. وتم تجريم آخرين، كالمدافعة عن حقوق الإنسان تيريسيتا ناول، أو تعريضهم لـ«وضع العلامات الحمراء» - وهي ممارسة تتمثل في تصنيف الأفراد والجماعات بالشيوعيين أو الإرهابيين - نتيجة لعملهم. ويتضمن قانون جديد لمكافحة الإرهاب صدر في تموز/يوليو ٢٠٢٠ تعريفًا فضفاضًا للإرهاب، يمنح منفذي القانون سلطات شاملة ويوفر ضمانات قليلة ضد الانتهاكات، مما يتركه عرضة للاستغلال من قبل الساعين لإسكات المعارضة.

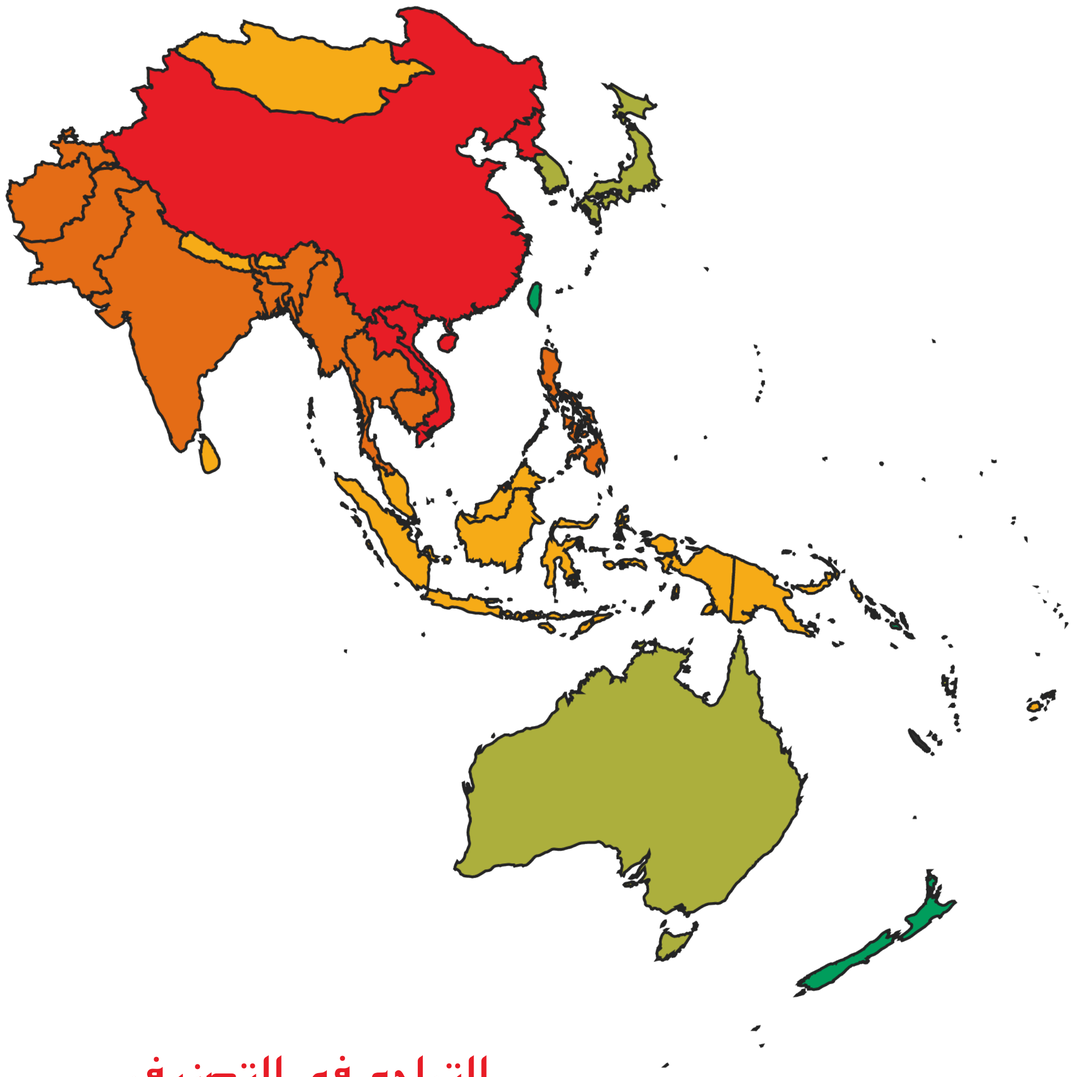

التراجع في التصنيف

الفلبين من معرقل إلى قمعي

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

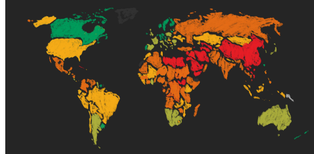

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

الفلبين | تصوير عزرا أكيان / غيتي إيميجز

القيود على الفضاء المدني
استخدام القوانين التقييدية لخنق المعارضة

جرى استخدام القوانين المقيّدة للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقاد، الانتهاك الموثّق الأكثر شيوعًا ضد الفضاء المدني في آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في ٢٦ دولة على الأقل. أمّا التشريعات الأكثر استخدامًا فهي القوانين المتعلقة بالأمن القومي والنظام العام والتشهير الجنائي. وتمّت محاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان في ١٦ دولة على الأقل.

وفي الفضاء المدني المغلق في الصين، تم اعتقال عشرات النشطاء والمحامين والنقّاد بتهم تستند إلى تشريعات غامضة وفضفاضة للغاية، من «تقويض سلطة الدولة» إلى «إثارة الخلافات وإثارة المشاكل». كما عززت الصين قمعها في هونغ كونغ، وفرضت في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ قانونًا صارمًا للأمن القومي في الإقليم يُستخدم لإسكات حرية التعبير، بما في ذلك استهداف الأنشطة الخارجية. وواصلت السلطات اعتقال ومحاكمة النشطاء المؤيدين للديمقراطية.

وتعرّض عشرات النشطاء للاعتقال أو السجن في فيتنام، بما في ذلك المدونون ومستخدمو فيسبوك، بعد محاكمات موجزة بموجب مجموعة من القوانين التقييدية بتهمة «إساءة استخدام الحريات الديمقراطية» و«الدعاية المعادية للدولة». وفي كمبوديا، استخدمت حكومة رئيس الوزراء هون سين قوانين «التحريض» لملاحقة عشرات النقاد، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض والبيئة والنقابيين والصحفيين والنشطاء الشباب والموسيقيين، وفي تصعيد للقمع وسط الوباء، أصدرت كمبوديا قانون الطوارئ يمنح السلطة التنفيذية سلطات واسعة. واستمرت إندونيسيا في تجريم نشطاء غرب بابوا بتهمة «التمرد».

وغالبًا ما يستمر استعمال قوانين التشهير الجنائي في عدد من البلدان لإسكات المعارضة. في بنغلاديش، يُعد قانون الأمن الرقمي السلاح المفضل للسلطات لملاحقة المنتقدين، بما في ذلك منتقدي طريقة التعامل الوباء. وتم استهداف إعلاميين ونشطاء وأكاديميين وطلاب، بينهم الصحفي البارز شفيق الإسلام كاجول، الذي اتُهم في أيار/مايو ٢٠٢٠ بعد اختفائه قسريًا لمدة ٥٣ يومًا. وفي ماليزيا، يُستخدم قانون الاتصالات والوسائط المتعددة لمقاضاة منتقدي الدين والنظام الملكي عبر الإنترنت ونشر المعلومات المضللة

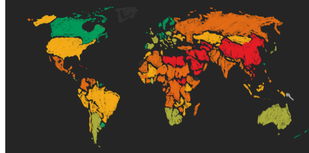

عن كوفيد-١٩. بينما في ميانمار، أدين أشخاص لانتقادهم الجيش، منهم أعضاء فرقة شعر جيل الطاووس، وسجنوا بتهمة التشهير بموجب قانون الاتصالات وقانون العقوبات. كما جرى استخدام قوانين تقييدية ضد المجتمع المدني بانتظام في كل من الهند وباكستان وتايلاند وسنغافورة.

في المحيط الهادئ، صدرت قوانين تقييدية أو استُخدمت في سبع دول على الأقل. تعتمد أستراليا مثلًا قانون خدمات الاستخبارات لمقاضاة أحد المبلّغين عن المخالفات لكشفه عن التنصت على المباني الحكومية في تيمور الشرقية في العام ٢٠٠٤. وفي فيجي، تم استغلال قانون النظام العام (المعدل) لعام ٢٠١٤ لإسكات ومقاضاة المنتقدين، بما في ذلك الزعيم النقابي فيليكس أنطوني.

الرقابة على الصحفيين والنقّاد

الرقابة على وسائل الإعلام والصحفيين والمجتمع المدني والنقاد هي من الانتهاكات الخطيرة الأخرى الموثّقة في المنطقة، حيث لوحظت في ٢٤ دولة على الأقل. فقد استخدمتها الصين، ذات نظام الرقابة المكثّف، لحجب المواقع الأجنبية والتستر على اضطهادها في شينجيانغ والتبت واستهداف منتقديها في الخارج. كما فرضت السلطات رقابة على مقالات ومنشورات الصحفيين والأطباء والنشطاء والأكاديميين والنقاد على وسائل التواصل الاجتماعي حول كوفيد-١٩.

وواصلت السلطات في بنغلاديش حجب عدّة مواقع إخبارية منتقدة للحكومة، بما في ذلك موقع الصحافة الاستقصائية Netra News. وفي باكستان، حاولت السلطات إسكات وسائل الإعلام مثل مجموعتي Dawn وJang الإعلاميتين بسبب تقاريرها الانتقادية، وحظر المحتوى على الإنترنت. وفي تايلاند، استخدمت السلطات مرسوم طوارئ تم تمريره للتعامل مع الوباء لاستهداف وسائل الإعلام التي تغطي الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

تم توثيق الرقابة في ستة بلدان على الأقل في المحيط الهادئ. ففي آب/أغسطس ٢٠٢٠، أمر رئيس وزراء فيجي فرانك باينيماراما هيئة إذاعة فيجي بالتوقف عن بث إحدى المناظرات. وفي فانواتو، مُنعت وسائل الإعلام من نشر مقالات عن كوفيد-١٩ من دون إذن الحكومة.

أبرز الانتهاكات في آسيا والمحيط الهادئ

اعتمادًا على 107 تحديثات تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة بين 12 نوفمبر 2019 و 31 أكتوبر 2020.

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

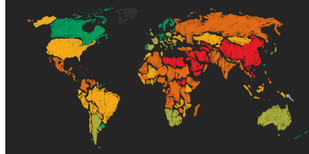

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

تايلاند | تصوير لورين ديتشيكا / غيتي إيميجز

مضايقة النشطاء والصحفيين

وردت تقارير عن مضايقات على الإنترنت وغير متصلة بالنشطاء والصحفيين في ٢٢ دولة على الأقل. في الصين ، تواصل الحكومة تخويف ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان بمداهمة منازلهم ومكاتبهم وإخضاع أفراد عائلاتهم لرقابة الشرطة. استخدم الحزب الشيوعي أيضًا كوفيد-١٩ كذريعة لتوسيع نظام المراقبة. واصل نظام الحزب الواحد في فيتنام مضايقة منتقديه، بمن فيهم النشطاء والمدونون، ووجد الكثيرون أنهم تحت المراقبة أو تعرّضوا للاحتجاز لأشهر والاستجواب بشكل تعسّفي ولم يُسمح لهم بالتواصل مع محام.

في إندونيسيا، تعرّض النشطاء والنقاد، ولا سيما المعترضين على الانتهاكات الجسيمة في بابوا الغربية، لهجمات رقمية وحملات تشهير ومراقبة. وقامت السلطات في ماليزيا بمضايقة النشطاء والصحفيين، بما في ذلك وسائل إخبارية كالجزيرة وMalaysiakini.com، بسبب انتقاداتهم. أمّا سنغافورة، فقد استخدمت قانون الحماية من الكذب والتلاعب عبر الإنترنت، وهو تشريع فضفاض حول التضليل، لمضايقة المنتقدين على الإنترنت.

في سريلانكا، واجه محامو حقوق الإنسان والصحفيون مضايقات واعتقالات قبل انتخابات آب/أغسطس ٢٠٢٠، وجرى ترهيب ومراقبة النشطاء وأهالي الناجين الساعين للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية. وواجهت الصحفيات في باكستان حملة مضايقات إلكترونية قائمة على النوع الاجتماعي من قبل المسؤولين الحكوميين ومؤيديهم، بينما تواصل استهداف نشطاء البشتون. وفي جزر المالديف، أجبرت الحكومة إحدى منظمات المجتمع المدني الرائدة على الإغلاق وقامت بمصادرة أموالها. بينما واجه الصحفيون في بنغلادش مضايقات واعتداءات جسدية من قبل نشطاء من حزب رابطة عوامي الحاكم ولم تتم محاسبة المعتدين. وهوجم الصحفيون كذلك بسبب تقاريرهم في أفغانستان والهند وإندونيسيا ونيبال وباكستان وسريلانكا.

قمع الاحتجاجات

واصل المتظاهرون الدفاع عن حقوقهم في أرجاء المنطقة، رغم المخاطر والقيود، حيث فُرّقت الاحتجاجات في ٢٠ دولة وتعرّض المتظاهرون للاعتقال في ١٥. هذا ولم يتعرّض أحد للمحاسبة على العنف في أي من الحالات تقريبًا التي استخدمت فيها قوات الأمن القوة المفرطة ضد المتظاهرين.

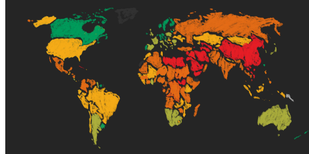

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

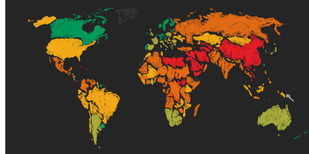

تواصل اعتقال قادة الاحتجاجات المؤيدين للديمقراطية في هونغ كونغ بموجب «قانون النظام العام». واستُهداف نشطاء شاركوا في الوقفة الاحتجاجية لذكرى مذبحة ميدان تيانانمن، بمن فيهم الناشط جوشوا وونغ. وفي ميانمار، وُجهت إلى العشرات من المحتجين اتهامات بموجب قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية بعد عدّة احتجاجات ضد الاستيلاء على الأراضي ومشاريع التنمية ووقف الإنترنت في ولايتي راخين وتشين.

وقامت إندونيسيا باعتقال المئات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ بعد احتجاجات حاشدة ضد قانون شامل من شأنه تقويض إجراءات حماية العمّال والبيئة. وفي تايلاند، صعّدت السلطات حملتها القمعية ضد الاحتجاجات الديمقراطية السلمية التي يقودها الشباب، واعتقلت ٩٠ شخصًا على الأقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. كما منعت السلطات التايلاندية الوصول إلى مواقع الاحتجاج وأوقفت شبكات النقل. وقد استخدمت الشرطة القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين في بلدان عدّة، بما في ذلك بنغلاديش وكمبوديا والصين والهند وإندونيسيا وباكستان وتايلاند.

في المحيط الهادئ، تم تشويه سمعة المتظاهرين بشأن البيئة والمناخ واعتقالهم، رغم تجلّي تغيّر المناخ في الحرائق والفيضانات.

التطورات الإيجابية

خلال عام تملؤه التحديات للحريات الأساسية، وثّق سيفيكوس مونيتور تطورات إيجابية عدّة في الفضاء المدني، وهي شهادة على التزام المناضلين بالقضية. ففي في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، أعلنت السلطات الأفغانية نيّتها إنشاء آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ، بينما أقرت بابوا غينيا الجديدة قانونًا يحمي المبلّغين عن المخالفات في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

في تايلاند، ردّت المحاكم قضايا التشهير المرفوعة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بعد فضحهم انتهاكات لحقوق العمال. وفي إندونيسيا، قضت إحدى المحاكم في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ بعدم قانونية قرار حكومي بفرض التعتيم على الإنترنت خلال أسابيع من الاحتجاجات في منطقة بابوا الغربية كانت قد جرت في ٢٠١٩. ولعبت مجموعات حقوق الإنسان دورًا رئيسيًا في تقديم ميانمار إلى محكمة العدل الدولية بسبب انتهاكات اتفاقية الإبادة الجماعية. واستضافت تايوان في الشهر ذاته واحدة من مسيرات الكبرياء القليلة هذا العام، حيث خرج مجتمع الميم-عين في الجزيرة إلى الشوارع، للتأكيد على حقوقهم.

اعتمادًا على 107 تحديثات تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة بين 12 نوفمبر 2019 و 31 أكتوبر 2020. تايلاند | تصوير لورين ديتشيكا / غيتي إيميجز

دول في الواجهة: الهند

استمر التضييق على الفضاء المدني في الهند، الذي تراجع تصنيفه إلى قمعي في العام ٢٠١٩، حيث واصلت حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الطلابية والصحفيين والمشاركين في الاحتجاجات على قانون المواطنة التمييزي (المعدّل)، مستخدمة مختلف القوانين التقييدية، بما في ذلك تشريعات الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، مثل قانون (منع) الأنشطة غير المشروعة، لاحتجاز نشطاء كسودها بهارادواج لفترات طويلة. كما تعرض العديد من المسجونين لخطر الإصابة بـكوفيد-١٩ في سجون مكتظة وغير صحية، بالإضافة إلى استغلال قانون تنظيم المساهمات الأجنبية لاستهداف الجماعات البارزة، بينما تواصل السلطات فرض القيود القاسية والتمييزية في جامو وكشمير الخاضعة للإدارة الهندية.

الهند | تصوير ت. ناراين / بلومبرج

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

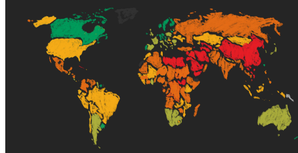

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

أوروبا و آسيا الوسطى

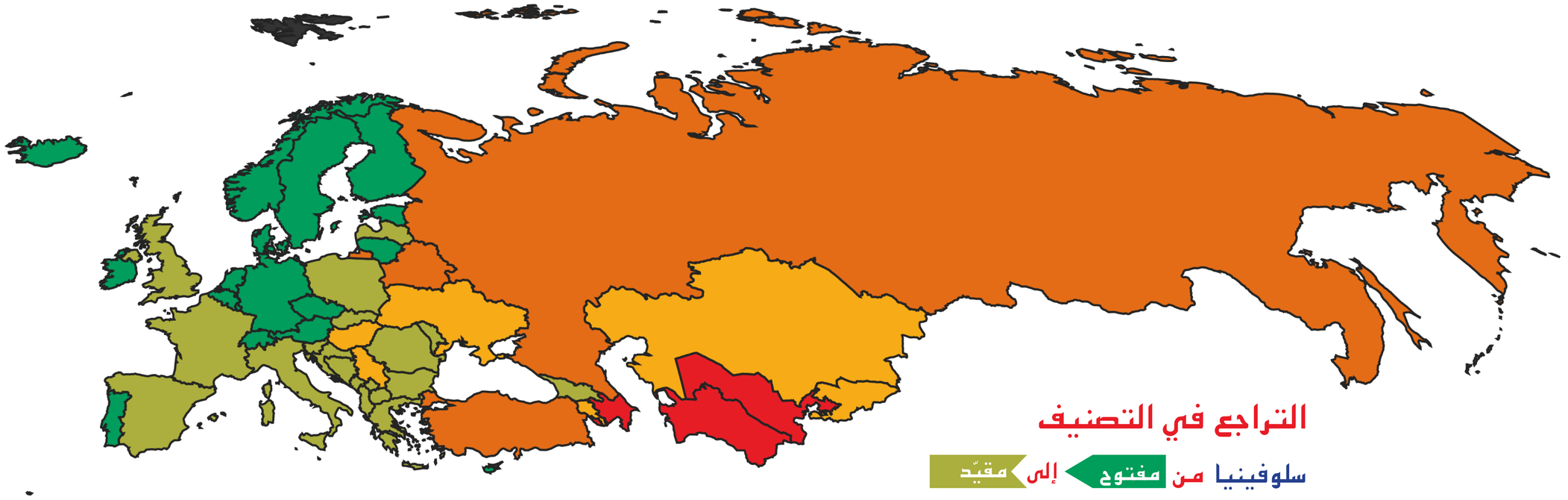

لمحة عن التصنيفات

لم تكن هناك تحسينات كبيرة في الفضاء المدني في أوروبا وآسيا الوسطى منذ التقرير السابق. فمن بين ٥٤ دولة في المنطقة، صُنّفت المساحات المدنية بالمفتوحة في ٢١ منها، ومقيّدة في ٢٠، ومعرقلة في ست دول، وقمعية في أربعة ومُغلقة في ثلاث دول. وبينما تستمر حكومات آسيا الوسطى في قمع الفضاء المدني، شهدت أوروبا تراجعًا في الحريات المدنية، وبشكل ملحوظ في سلوفينيا، ولم تتحسّن سوى في النمسا.

يعكس خفض تصنيف سلوفينيا من المفتوح إلى المقيّد التدهور الكبير في الفضاء المدني في عهد رئيس الوزراء يانيز يانشا، الذي استلم السلطة في آذار/مارس ٢٠٢٠، والمعروف بآرائه المناهضة للهجرة وسائل الإعلام. وقد باشرت الحكومة بخطوات لتقليص استقلالية وسائل الإعلام، مع دخول أشخاص على خط تمويل وسائل مثل تلفزيون Nova٢٤ وموقعه الالكتروني، وPlanetTV مقرّبين من حليف يانشا الوثيق رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، المعروف بتضييقه على الإعلام المستقل في بلده. وقد اعتمدت الحكومة الجديدة حزمة من ثلاثة قوانين لوسائل الإعلام قد تؤدي إلى التدخل السياسي في تعيينات إداراتها. كما تعرضت منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الثقافي للتهديد، حيث كان العديد منها يواجه الإخلاء وقت كتابة هذا التقرير. ومنذ آذار/مارس ٢٠٢٠، ينظم الناس في سلوفينيا احتجاجات على الدراجات ضد الحكومة كل يوم جمعة.

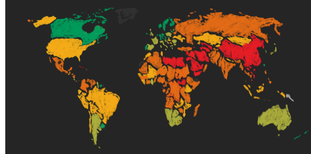

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

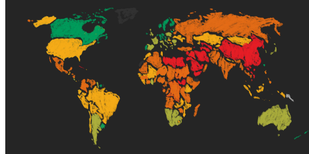

صورة قاتمة للفضاء المدني

من القيود الرئيسية على الفضاء المدني في المنطقة يأتي قمع الاحتجاجات باستخدام القوة المفرطة واحتجاز المتظاهرين، والرقابة على الصحفيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدني، والترهيب والمضايقة وإصدار قوانين تقييدية، وشكّلت التهديدات ضد حرية التعبير واستهداف النساء ومجموعات الميم-عين بعض الاتجاهات الرئيسية الموثقة في المنطقة.

في ألمانيا، تعرّض الصحفيون لاعتداءات لفظية خلال الاحتجاجات ضد إجراءات كوفيد-١٩، وتم عرقلة الصحفيين في فرنسا عن أداء وظائفهم من خلال الترهيب والاحتجاز أثناء تغطيتهم للاحتجاجات، كما استمرّت تهديدات حزب فوكس اليميني المتطرف في إسبانيا ضدّ الإعلام في أسبانيا. وردًا على انتشار المعلومات الخاطئة أثناء جائحة كوفيد-١٩، أطلق الصحفيون في كرواتيا مدونة للتحقق من الوقائع، مما عرّضهم لخطاب الكراهية على على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الجبل الأسود، أجبر قانون جديد للإعلام الصحفيين على الكشف عن مصادرهم عند طلب مكتب المدعي العام.

تتزايد حوادث الفضاء المدني المرتبطة بمجموعات نسوية ومجتمع الميم-عين في أجزاء مختلفة من أوروبا، وهي غالبًا ما تأتي نتيجة تحريض الجماعات اليمينية المتطرفة، وهو اتجاه ورد في تقريرنا لعام ٢٠١٩ ولا يزال يؤثّر سلبيًا على الفضاء المدني. في المجر، مثلًا، ورغم عدّ مناشدات من جماعات حقوق العابرين جنسيًا، قامت الحكومة وسط الوباء بتعديل قانون التسجيل ليعترف فقط بـ«الجنس عند الولادة»، ويحظر الاعتراف القانوني بالعابرين وثنائيي الجنس. وفي بولندا وتركيا، أشارت الحكومات إلى عزمها الانسحاب من اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، المعروفة باسم اتفاقية اسطنبول، وقد قوبل هذا الأمر باحتجاجات حاشدة بقيادة النساء، لكن هذه التطورات ستؤدّي إلى تقييد المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق المرأة ومجتمع الميم-عين. وكذلك تم توثيق التعرّض لحقوق مجتمع الميم-عين في إيطاليا وليتوانيا ومقدونيا الشمالية ورومانيا.

أمّا الفضاء المدني في آسيا الوسطى، فهو تحت التهديد، حيث استُغلّت جائحة كوفيد-١٩ لفرض مزيد من التقييد. فقد في طاجيكستان وتركمانستان، رفضت الحكومتين الاعتراف بوجود الفيروس في بلديهما بداية، وقامتا بتشديد القيود على حرية التعبير. وفي تركمانستان، تضمّنت جهود الحكومة للتستر على تفشي الجائحة تهديد العاملين في المجال الطبي في حال تحدثهم علنًا عن الإصابات. وفي طاجيكستان المجاورة، استهدفت الحكومة وسائل الإعلام المستقلة، واتهمتها بـ«نشر الذعر» وحاولت خنق النقاش حول الوباء من خلال سن قانون جديد لمعاقبة الأشخاص على نشر معلومات «غير دقيقة» أو «غير صحيحة» حول الوباء في الصحافة أو وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الإلكترونية. وقد استغلّت السلطات في دول آسيا الوسطى الأخرى مكافحة «المعلومات الكاذبة» حول الوباء لاعتماد وتنفيذ تشريعات فضفاضة تقيّد حرية التعبير المشروعة.

ويبدو المستقبل السياسي في قيرغيزستان معلّقًا في الميزان بعد الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات والتي أدخلت البلاد في أزمة سياسية. فقد شابت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ مزاعم بحدوث تجاوزات واسعة، أشعلت احتجاجات حاشدة من قبل أعضاء المعارضة وأنصارها، رد عليها ضباط الأمن بالقسوة على المتظاهرين، بالإضافة إلى عنف الجماعات غير الحكومية. لكن المتظاهرين تمكّنوا من اقتحام واحتلال البيت الأبيض،

بيلاروسيا | مايكل شورت / بلومبرج

مقر الرئيس والبرلمان، وقامت بعض الجماعات بإخراج شخصيات سياسية بارزة سابقة من السجن بشكل غير قانوني، بما في ذلك صادر جاباروف، عضو البرلمان السابق. وأدت الاحتجاجات التي أعقبت الانتخابات إلى تغيير سريع، حيث أدى جاباروف اليمين كرئيس بالوكالة ورئيس للوزراء، بعد استقالة الرئيس سورونباي جينبيكوف. وقد استقال جاباروف بعدها ليتمكّن من الترشح للانتخابات المبكرة المقرر إجراؤها في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

أبرز ٥ انتهاكات في أوروبا و آسيا الوسطى

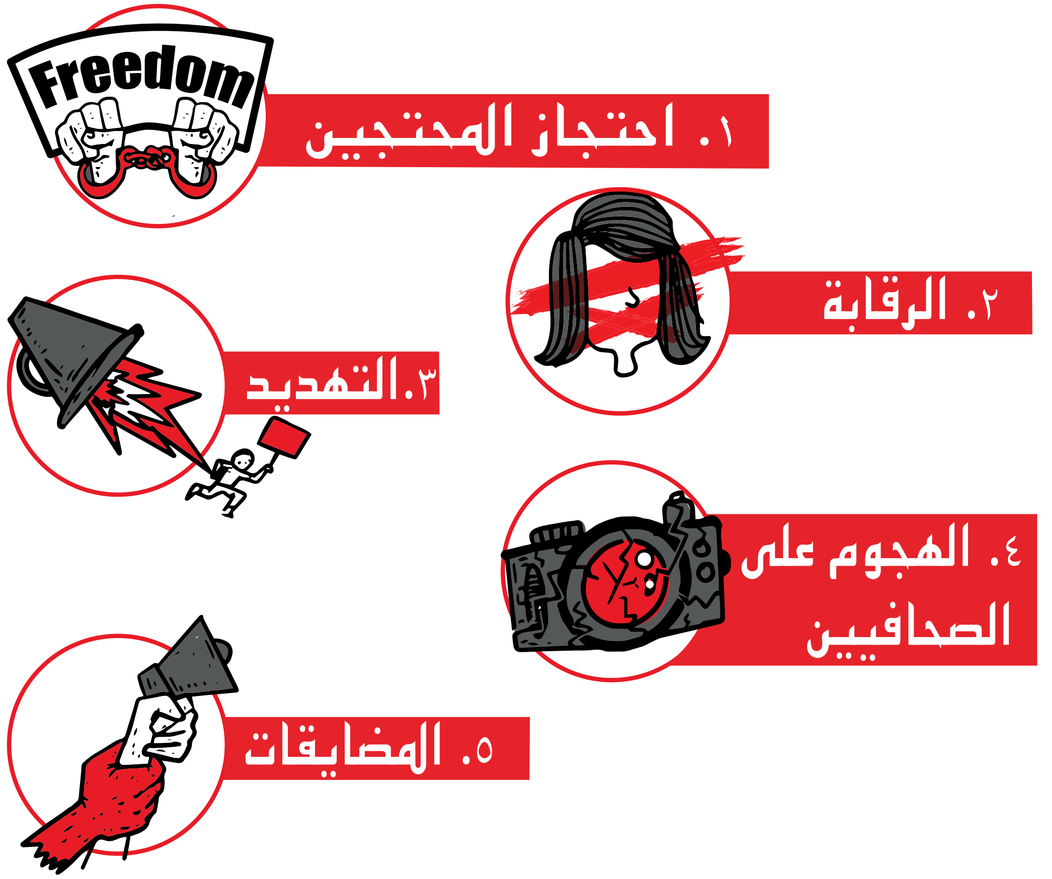

اعتمادًا على 168 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة من 12 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020.

القيود على الفضاء المدني

كانت الانتهاكات المتكررة التي وثقها سيفيكوس مونيتور في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي احتجاز المحتجين والرقابة والترهيب والاعتداء على الصحفيين والمضايقة.

احتجاز المحتجين

كان اعتقال المتظاهرين هو الانتهاك الأكثر شيوعًا والموثق في ٣٠ دولة على الأقل في عام ٢٠٢٠.

في بيلاروسيا، استمر الاعتقال الجماعي للمتظاهرين، الذي بدأ قبل انتخابات آب/أغسطس ٢٠٢٠ ، بعد اندلاع الاحتجاجات المناهضة للحكومة بعد النتائج المتنازع عليها بشدة والتي أعلن فيها فوز الرئيس الحالي ألكسندر لوكاشينكو. اعتُقل الآلاف خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وما زالت الاعتقالات مستمرة. في صربيا، اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة بعد فترة وجيزة من الانتخابات البرلمانية التي قاطعتها المعارضة في حزيران/يونيو ٢٠٢٠ وعودة الحكومة إلى فرض حظر تجوّل بسبب كوفيد-١٩، لكن الاحتجاجات السلمية التي حضرها آلاف الأشخاص في جميع أنحاء صربيا تحولت إلى أعمال عنف بسبب الاستفزازات المزعومة من الجماعات المدنية، حيث استخدم ضباط الأمن القوة المفرطة واحتجزوا المتظاهرين. في أذربيجان، خرج الناس بمن فيهم نشطاء وجماعات معارضة وأنصارهم إلى الشوارع للاعتراض على نتائج الانتخابات البرلمانية. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٠، اعتقلت الشرطة ٢٠ متظاهرًا في إحدى المظاهرات واحتجزت ١٠٠ ناشط آخر وقائياً قبل مظاهرة أخرى. تواصل احتجاز المتظاهرين خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة في الأشهر التي تلت ذلك، وكذلك فيما يتعلق بالاحتجاجات حول النزاع الأذربيجاني الأرمني الذي بدأ في تمّوز/يوليو ٢٠٢٠. وفي أرمينيا اعتُقل حوالي ٩٠ متظاهراً بعد قيام أنصار غاجيك تساروكيان، زعيم حزب ازدهار أرمينيا، بتنظيم احتجاج أمام مقر الخدمة السرية الوطنية.

كما تم توثيق اعتقال متظاهرين من أجل المناخ في بعض البلدان. في فرنسا، واجه

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

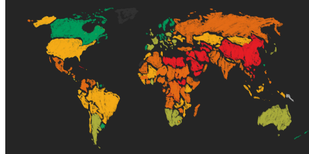

نشطاء المناخ الذين نظموا احتجاجًا في قمة الدول السبع ١٣٠٠٠ ضابط شرطة قاموا بتأمين المنطقة لمنع الاحتجاجات واعتقلوا أكثر من ١٠٠ متظاهر. في أوسلو بالنرويج، اعتُقل حوالي ٤٠ من متظاهري تمرد الانقراض، بعد تنظيم احتجاجات على فشل الحكومة في التعامل مع أزمة المناخ. وفي المملكة المتحدة، ألقت الشرطة القبض على نشطاء المناخ، بما في ذلك الاعتقالات الوقائية، لتنظيمهم «Heathrow Pause»، وهو احتجاج عصيان مدني تضمّن تحليق طائرة بدون طيار داخل منطقة الحظر بالمطار لتعطيل الرحلات الجوية.

الرقابة على الأصوات النقدية

يستمر تهديد حرية التعبير في المنطقة، مع استخدام كوفيد-١٩ كذريعة لمزيد من التقييد، وقد تم توثيق استخدام الرقابة في ٢٥ دولة على الأقل في أوروبا وآسيا الوسطى.

في المجر، تم تجريم «المعلومات الكاذبة» عن الوباء بموجب قانون جديد، يفرض عقوبات تشمل أحكامًا بالسجن تصل إلى خمس سنوات. ويبدو استقلال وسائل الإعلام معلقًا بخيط رفيع بسبب التدخل السياسي المستمر من قبل حكومة رئيس الوزراء أوربان. فقد أدّت مقترحات تعرّض الاستقلالية التحريرية للخطر، قدّم طاقم تحرير Index.hu، وهو موقع إخباري مستقل رائد في المجر، استقالة جماعية، كما رفض مجلس الإعلام المجري تمديد ترخيص محطة إذاعة Klubrádió، وهي واحدة من المنافذ القليلة المتبقية الهامة.

وفي تركيا، حيث كانت حرية التعبير تحت الحصار قبل الوباء، استجوبت الحكومة أشخاصًا مرتبطين بأكثر من ٦٠٠٠ حساب على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب منشورات متعلّقة بكوفيد-١٩، وأصدرت قانون رقابة يقيّد التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد ازداد تعرّض حرية وسائل الإعلام للتهديد في المملكة المتحدة العام الماضي، لا سيما أثناء الوباء- بعد منع مراسل Open Democracy من طرح الأسئلة خلال جلسات الإحاطة، وتعرّض غيره من المراسلين لتقييد تغطية الإحاطات الإعلامية اليومية التي يقدمها رئيس الوزراء ومسؤولون آخرون.

هنغاريا | تصوير برناديت زابو / رويترز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

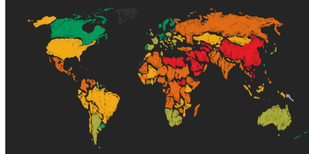

التهديد

تم توثيق استخدام الترهيب و التهديد كتكتيك لردع الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في ٢٩ دولة على الأقل في أوروبا وآسيا الوسطى، خاصة حالات الترهيب المتعددة للصحفيات في البلقان والتي غالبًا ما تكون ذات طبيعة جندرية. ففي مقدونيا الشمالية، تلقت صحفية رسائل عبر فيسبوك وتويتر تحتوي على إساءات لفظية وخطاب يحض على الكراهية، بالإضافة لعشرات الرسائل التي تهددها بالاغتصاب والقتل رداً على عملها. في البوسنة والهرسك، تعرضت صحفية للتهديد بسبب تحقيق عن الحقوق البيئية. وفي بلغاريا، اضطرت صحفية اعرّضت لتشوية صورتها من قبل اليمين المتطرّف، إلى الفرار من البلاد مع أسرتها بعد تلقّيهم تهديدات من مجهولين وتسريب معلوماتها الشخصية على الإنترنت.

كما يستمر ترهيب منظمات المجتمع المدني والصحافيين المنتقدين للحكومة في صربيا، كما جرى مؤخرًا مع نشر قائمة بمنظمات المجتمع المدني والصحفيين الذين سيتم التحقيق معهم لصلاتهم بغسل الأموال والإرهاب.
وكثيرًا ما يتعرض عشرات الأشخاص، بمن فيهم الصحفيون والمدونون ونشطاء المجتمع المدني والمشاركون في الاحتجاج وغيرهم من منتقدي السلطات، للترهيب والضغط والعقبات التي تفرضها المحاكم في كازاخستان.

تطورات إيجابية

أدى الحوار الواسع بين الحكومة والمجتمع المدني في النمسا إلى تحسين أحوال الفضاء المدني، وهذه قصة إيجابية تشتد الحاجة إليها في المنطقة. ففي خطوة غير مسبوقة، أقرت الحكومة النمساوية تشريعات كوفيد-١٩ التي اعترفت بدور منظمات المجتمع المدني وقدمت حزمة منح خاصة توفر دعمًا إضافيًا لها أثناء الوباء. ويعود التحسّن في مساحة المجتمع المدني إلى التغيير السياسي، ووصول حزب الخضر الصديق لمنظمات المجتمع المدني إلى السلطة ضمن تحالف مع حزب الشعب بدل حزب الحرية المتطرف.

اعتمادًا على 168 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة من 12 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020. النمسا | تصوير مارتن جوين / غيتي إيميجز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

بولندا | تصوير عمر ماركيز / غيتي إيميجز

دول في الواجهة: بولندا

شهدت بولندا ، في ظل حكم حزب القانون والعدالة في السنوات الخمس الماضية تدهورًا سريعًا في الفضاء المدني. فقد قوّض الحزب الحاكم سيادة القانون واستقلال القضاء، مما أثّر سلبًا على الحريات المدنية الأساسية، وقامت الحكومة بتصعيد حملتها ضد مجتمع الميم-عين، مع تبني ثلث البلديات البولندية قرارات «ضد دعاية مجتمع الميم-عين» وأعلنت نفسها «مناطق خالية من الميم-عين». وخلال الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو وتمّوز/يوليو ٢٠٢٠، كثّف الرئيس الحالي أندريه دودا خطابه المناهض للحقوق، مشيرًا إلى أن أفراد مجتمع الميم-عين «ليسوا بشرًا، بل أيديولوجيا»، وقد تعرّض نشطاء مجتمع الميم-عين للاضطهاد، واعتقل ثلاثة منهم في مناسبات منفصلة بتهمة الإساءة إلى المشاعر الدينية، بعد قيامهم بتعليق أعلام قوس قزح.

هذا وانطلقت احتجاجات حاشدة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ إلى وقت كتابة هذا التقرير، بعد قرار المحكمة الدستورية حظر الإجهاض بشكل تام تقريبًا، رغم أن بولندا لديها أحد أكثر قوانين الإجهاض صرامة في الاتحاد الأوروبي، وقد قوبل المتظاهرون بالقوة المفرطة من ضباط الشرطة وعنف الجماعات اليمينية المتطرفة.

أمّا حرية الإعلام في بولندا فهي أيضًا في خطر، حيث يستهدف حزب القانون والعدالة وسائل الإعلام المستقلة مثل Gazeta Wyborcza بعشرات الدعاوى القضائية لترهيب وفرض الرقابة على تغطيتها الانتقادية. وتم استخدام محطة التلفزيون البولندية العامة مرارًا كناطق بلسان الحكومة. كما طُرح مشروع قانون تزعم الحكومة أنه يهدف محاربة منظمات المجتمع المدني التي تخدم المصالح الأجنبية يستهدف منظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج، مما يعتبر تهديدًا جدّيًا لحرية تكوين الجمعيات.

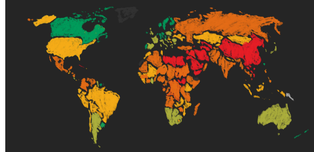

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

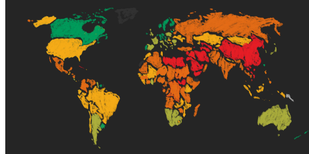

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التراجع في التصنيف

العراق من قمعي إلى مغلق

لمحة عن التصنيفات

لم يتم توثيق أي تحسينات مهمّة في الفضاء المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العام الماضي، إشارة إلى استمرار معاناة المجتمع المدني من صعوبات كبيرة، حيث تضاعف الدول حملات قمع الفضاء المدني ويتحمّل المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وغيرهم من النشطاء وطأة التجاوزات الاستبدادية. في العراق ولبنان، أدّت الحركات الاحتجاجية المستمرّة منذ عام إلى تصعيد الانتهاكات ضد الفضاء المدني. وما زال المدافع البارز عن حقوق الإنسان، أحمد منصور، وغيره من النشطاء الإماراتيين يقبعون في السجن ويستمر اعتقال ١٣ مدافعة عن حقوق المرأة في المملكة السعودية، بعد سلسلة من الاعتقالات التي طالت المنادين بحقوق المرأة منذ أيار/مايو ٢٠١٨. وفي إيران، طالبت الجماعات الحقوقية بالإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين بسبب خطر الإصابة بكوفيد-١٩ في السجون المكتظة، وقد تم إطلاق سراح ثلاث مدافعات عن حقوق الإنسان - نرجس المحمدي وبشكل مؤقّت، نزانين زغاري راتكليف ونسرين ستوده - نتيجة لذلك وأسباب أخرى. في البحرين، أطلق سراح الناشط الحقوقي نبيل رجب من السجن في حزيران/يونيو ٢٠٢٠، بعد احتجازه منذ العام ٢٠١٦ لتعبيره السلمي عن آرائه على تويتر، رغم بقائه تحت الاعتقال المنزلي للسنوات الثلاث المتبقية من عقوبته. هذا وما يزال الكثيرون عرضة لخطر الإصابة بكوفيد-١٩ في السجون. وفي فلسطين، يواجه الصحفيون الاعتقال والاحتجاز من قبل القوات المحلية والإسرائيلية، وفي اليمن أيضًا، تأتي هذه المخاطر من طرفي الصراع. ويستمر الانتهاك الجسيم لحقوق العمّال المهاجرين في المنطقة، حيث تحرمهم دول مثل قطر من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك الحق في تكوين النقابات. ويستمر قمع النساء والمدافعين عن حقوق المرأة حول المنطقة، بما في ذلك في إيران ومصر والمملكة العربية السعودية.

وفي آخر تصنيف لسيفيكوس مونيتور، اعتُبر الفضاء المدني مغلقًا في تسع بلدان، وقمعي في خمس ومعرقل في العدد ذاته من الدول. وقد بقيت التصنيفات على حالها تقريبًا، باستثناء التدهور الملحوظ في العراق من قمعي إلى مغلق، بعد انطلاق حركة احتجاجية شعبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وتعرّضها لردة فعل عنيفة وقمع شامل لحرية التعبير وانتهاكات متعددة لحقوق الإنسان، تستمر إلى اليوم.

القيود على المجتمع المدني

كانت أبرز خمسة انتهاكات مرصودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي الرقابة والمضايقة واحتجاز الصحفيين واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والاعتداء على الصحفيين، وقد بقيت على حالها تقريبًا منذ العام الماضي، ومما يشير إلى ترسّخ تحديات الفضاء المدني في المنطقة، مع اختلاف وحيد وهو حلول الاعتداءات على الصحفيين محل الترهيب في هذا التحليل الأخير.

الرقابة

ما فتئت الرقابة تحتفظ بمكانتها كأكثر الانتهاكات المسجّلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تم توثيقها في ١٤ من أصل ١٩ دولة.

وقد اتخذت الرقابة أشكالًا مختلفة، بما في ذلك حجب المواقع، كما في فلسطين عندما

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

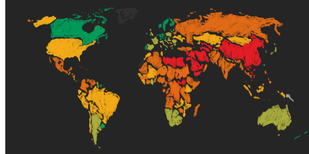

أمرت المحكمة مزودي خدمة الإنترنت بحجب ٥٩ موقعًا، وتعليق عُمان لحساب "النسويات العمانيات" على تويتر، والرقابة الشديدة في معرض مسقط للكتاب ٢٠٢٠، حيث صودرت عدّة كتب لمؤلّفين عمانيين ومُنعت من العرض. أمّا في المغرب، فقد سنّت السلطات قوانين للرقابة وتقييد التعبير على الشبكات الاجتماعية. وجاء تعليق وإغلاق وسائل الإعلام كتكتيك آخر، كما جرى في العراق عندما أمرت هيئة الاتصالات والإعلام بإغلاق العديد من المحطات التلفزيونية والإذاعية وتعليق أنشطة وكالة رويترز، وفي مصر، حيث سحبت السلطات اعتماد أحد الصحافيين وحذرت آخر من التغطية "بسوء نية". من جهة أخرى، بعث المجلس الأعلى للإعلام المصري، برسالة تحذيرية إلى ١٦ موقع إخباري وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن منشورات حول نشر أخبار كاذبة عن فيروس كورونا، تضمنت توجيهًا بحظر نشر أي معلومات غير البيانات الرسمية لوزارة الصحة. وفي الأردن، أعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها من أن تؤدّي القيود الجديدة التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار كوفيد-١٩ إلى الحد بشكل أساسي من حرية الناس في تبادل المعلومات أو انتقاد طريقة تعامل الحكومة مع الوباء.

المضايقة

سُجّلت مضايقات من السلطة في ١١ بلد، منها إيران، حيث قامت السلطات باستدعاء واعتقال أعضاء المجتمع المدني والصحافيين وأشخاص عاديين استخدموا الإعلام الاجتماعي لانتقاد استجابة الحكومة مع انتشار وباء كوفيد-١٩. أمّا في لبنان، فقد استُدعي عشرات الأشخاص والنشطاء للتحقيق حول مشاركتهم في الانتفاضة الشعبية وكذلك بتهم تتعلّق بحرية التعبير، مثل الشتم والتشهير. وفي ليبيا وغيرها، اتخذت المضايقات شكل التدقيق والتفتيش المنظم والمنهجي للأجهزة الشخصية من قبل قوات الأمن التي استهدفت النشطاء والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين والمدونين. وفي مصر، داهمت السلطات منازل عائلات النشطاء واستدعتهم للاستجواب وقامت باحتجازهم. وبالمثل، استهدفت أجهزة أمن الدولة في الإمارات العربية المتحدة أقارب عدّة مدافعين عن حقوق الإنسان من خلال سحب جنسيتهم، ورفض تجديد وثائق هويتهم وحظر سفرهم. وغالبًا ما تُستخدم المضايقات القضائية لمعاقبة المعارضة والحد منها، كما رأينا في إيران في قضية المدافعة عن حقوق الإنسان أتينا دايمي، التي حُرمت من إطلاق سراحها في يونيو ٢٠٢٠ على الرغم من إتمامها مدة الخمس سنوات، بعد أن ناورت السلطات بإعادة فتح الدعاوى القضائية الأخرى ضدها. وتعرّض بعض الصحفيين لحظر السفر في اليمن.

أبرز الانتهاكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اعتمادًا على 33 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة من 12 نوفمبر 2019 إلى 31 أكتوبر 2020.

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

اعتمادًا على 33 تحديثًا تم نشرها على سيفيكوس مونيتور للبلدان في هذه المنطقة في الفترة ما بين 12 نوفمبر 2019 و 31 أكتوبر 2020. تونس | تصوير نورفوتو / غيتي إيميجز

اعتقال الصحافيين

استُخدم احتجاز الصحفيين في كثير من الأحيان لقمع المعارضة حول المنطقة، كما هو موثق في تسعة بلدان.

فقد واصلت قوات الأمن الاعتقال المنهجي للصحفيين في مصر وتذرّعت السلطات بجائحة كوفيد-١٩ لتقييد التعبير بشكل أكبر. وجرى اعتقال مدوّنين في تونس بعد انتقادهم استجابة الحكومة للوباء على وسائل التواصل الاجتماعي، بينما احتجزت السلطات الأردنية الصحفي البنغلاديشي المقيم في الأردن سليم عكاش بسبب تغطيته لتأثير إجراءات الإغلاق على العمال البنغلاديشيين المهاجرين. وقامت سلطنة عُمان باعتقال الصحافيين واحتجازهم لقيامهم بالنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، وفي العراق، استُهدف صحافيون واعتقلوا أثناء تغطيتهم لحركة الاحتجاج الشعبي المستمرة. وفي اليمن، ارتكبت مختلف أطراف النزاع انتهاكات عدّة، منها اعتقال الصحافيين مفيد أحمد الغيلاني ورضوان الحشد، والحكم على أربعة آخرين بالإعدام. وفي فلسطين، تعرّض صحافيون للاعتقال من قبل القوات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء لتغطيتهم قضايا تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة.

تطورات إيجابية

رغم قتامة الصورة، كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في الفضاء المدني خلال العام. في البحرين، جاء الإفراج المشروط عن نبيل رجب من السجن بعد سنوات من المناصرة المستمرة للمجتمع المدني، وقد أُفرج عن سجناء رأي آخرين، لكن البعض، مثل عبد الهادي الخواجة، ما يزال في السجن. في إيران، تم تخفيف الحكم بالسجن لمدّة ١٦ عام على المدافعة عن حقوق الإنسان نرجس محمدي لدعوتها ضد عقوبة الإعدام، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، مما أتاح إطلاق سراحها. وفي تونس، أيدت محكمة الاستئناف قرارات المحاكم السابقة ورفضت محاولات الحكومة المستمرة منذ فترة طويلة لإغلاق جمعية شمس المعنية بحقوق مجتمع الميم. وفي الكويت، تمت تبرئة ١٣ مدافع عن حقوق الإنسان من تهم تتعلق بعملهم في الدفاع عن حقوق مجتمع البدون المستبعدين، بعد اعتقالهم واحتجازهم في تموز/يوليو ٢٠١٩.

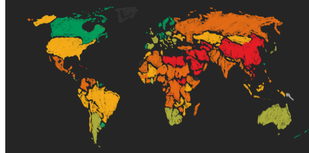

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

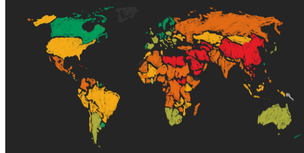

دول في الواجهة: لبنان والعراق

مع استمرار الحركات الاحتجاجية في العراق ولبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وطوال عام ٢٠٢٠، تقوم السلطات، ولا سيما قوات الأمن، بتكثيف قمعها لحقوق المتظاهرين والنشطاء والصحفيين.

شهد لبنان ٤٣٣٨ نشاطًا جماعيًا خلال حركة احتجاج مناهضة للحكومة عمّت البلاد، واجهتها السلطات برد عنيف وقمع متزايد للمتظاهرين والنشطاء المدنيين. وعلى الرغم من الانفجار المدمّر الهائل في مرفأ بيروت في آب/أغسطس ٢٠٢٠، إلا أن المجتمع المدني الصامد تخطّى كل الصعاب لمواصلة تحركاته الجماعية للمطالبة بالمساءلة الحكومية والعدالة الاجتماعية، وسط استمرار استخدام القوة المميتة والمفرطة.

وفي العراق انطلقت حركة احتجاجية شعبية منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، يطالب فيها المحتجّون تحسين الخدمات ووضع حد لانتشار البطالة والفساد، حيث يستمر توثيق انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، تشير شدتها وحجمها إلى تراجع حاد في الفضاء المدني. خلال العام الماضي، نشر موقع سيفيكوس مونيتور تقريرًا عن حملة قمع شاسعة لحرية التعبير واستمرار استخدام القوة المميتة من قبل السلطات والميليشيات المسلحة، والتي أدّت إلى سقوط كثير من القتلى والجرحى من المتظاهرين، بالإضافة للاعتداءات المتكررة وعمليات خطف واغتيال نشطاء وصحفيين، واعتقالات جماعية واحتجاز متظاهرين ونشطاء وصحفيين، وقطع الإنترنت بهدف إفشال حركة الاحتجاج.

النساء: حصن حقوق الإنسان المنيع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يظهر تحليل الوضع حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواصلة لعب النساء دورًا رئيسيًا في مناصرة الفضاء المدني وحقوق الإنسان الشاملة، وتعرّضهن للاستهداف الدائم بسبب عملهن السلمي في مجال حقوق الإنسان.

كانت النساء في طليعة الانتفاضة الشعبية في لبنان، ولعبت منظمات حقوق المرأة والمنظمات النسائية دورًا رئيسيًا في الاحتجاجات من خلال تعبئة الناس وتنظيم احتجاجات نسائية محددة. وفي العراق أيضًا، شاركت آلاف النساء في حركة الاحتجاج الشعبي. من جهة أخرى، يُظهر تواصل احتجاز المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي طالبن بالتمديد المحدود للغاية للحقوق التي تتمتع بها النساء السعوديات الآن تناقضًا صارخًا بين التصريحات العلنية للسلطات السعودية حول حقوق المرأة ومعاملتها المروعة للنساء اللواتي تحملن هذه الحقوق.

هذا وتستمر تقارير سيفيكوس مونيتور بوصف دور المدافعات عن حقوق الإنسان وصمودهن في المعركة من أجل الفضاء المدني وحقوق المرأة حول المنطقة.

لبنان | تصوير مروان تحتاح / غيتي إيماجز

توصيات

الدول:

- ضمان ألا تقيّد الإجراءات الاستثنائية والتشريعات التي تصدر لمكافحة الجائحة، تحت أي ظرف، الحقوقَ الأساسية المحدّدة، بما فيها الحق في الحياة، وحظرَ التعذيب أو عقوبة أخرى قاسية أو غير إنسانية أو مهينة، والاعترافَ أمام القانون وافتراض البراءة.

- التأكد من أن أي تشريع جرى سنّه أو إجراءٍ نُفّذ ضروريٌّ ومتناسبٌ مع احتياجات الصحة العامة، وليس تمييزيا بأي حال من الأحوال، لأسباب منها العرق والانتماء الإثني والجنس والهوية الجنسية واللغة والدين والأصلَ الاجتماعي، ومحدود المدة وخاضعٌ لرقابة كافية من الهيئة التشريعية والمحاكم على السواء.

- ضمان الحق في حرية التجمع السلمي ضمانًا كاملًا على النحو الوارد في القانون والمعايير الدولية. وينبغي ضمان إجراء تقييم دوريٍّ على أي قيود مفروضةٍ على التجمعات العامة لتحديد ما إذا كان استمرارها ضروريا ومتناسباً في ضوء حالة الطوارئ الصحية.

- استعراض التدريب الحالي في مجال حقوق الإنسان الموجه لقوات الشرطة والأمن وتحديثه عند الضرورة، بدعم من منظمات المجتمع المدني المستقلة، لتعزيز التطبيق المتسق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية خلال الاحتجاجات، بما في ذلك مبادئ الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية. وينبغي أن يقترن ذلك بضمان المساءلة عند حدوث انتهاكات خلال تعامل الشرطة مع الاحتجاجات.

- ضمان صون حرية التعبير بكل الأشكال عن طريق مواءمة كافة التشريعات الوطنية مع القانون والمعايير الدولية والامتناع عن وضع الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية. وينبغي أن تكون القيود المفروضة مستندةً إلى أمرٍ تصدره سلطة قضائية مستقلة ومحايدة، ووفقا للإجراءات القانونية الواجبة ومعاييرِ الشرعية والضرورة والمشروعية. ويجب أيضا ألا تذعن الشركات لمطالب فرض الرقابة التي لا تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- الحفاظ على إمكانية الوصول الموثوق وغير المقيد إلى الإنترنت والتوقف عن تعطيل شبكة الإنترنت الذي يمنع الناس من الحصول على المعلومات والخدمات الأساسية خلال الأزمة. ولا يمكن تبرير القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسباب تتعلق بالنظام العام أو الأمن القومي.

- إبطال أي تشريع يجرّم أشكال التعبير بناءً على مفاهيم غامضة مثل «الأخبار الزائفة» أو المعلومات المغلوطة المتصلة بجائحة كوفيد-١٩، لأن تلك القوانين لا تتوافق مع شرطَي المشروعية والتناسب.

- الاعتراف صراحةً بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين ومشروعيته وإعادة تأكيده ودعم عملهم علانيةً. وينبغي اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني يسودها الاحترام، والعمل مع هذه الفئات لإحداث آليات حمائية وطنية فعالة تستجيب لاحتياجات أولئك المعرضين للخطر.

- اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التصدي للإفلات من العقاب عند ارتكاب انتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين، مع ضمان إجراء تحقيقٍ مستقلٍ وسريعٍ في تلك الانتهاكات ومحاكمة الجناة.

- الإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان، وأي شخصٍ مُحتجَزٍ بصورة غير قانونية؛ إذ يواجه الأشخاص القابعون في السجون أو غيرها من مراكزِ الاحتجاز بوجهٍ خاصٍّ خطر الإصابة بكوفيد-١٩.

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

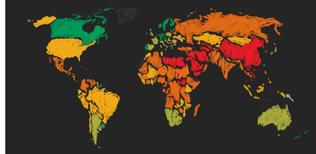

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

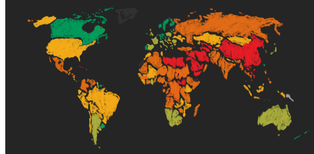

الهيئات الدولية والإقليمية:

- الضغط على الدول لإبطال التشريعات المقيّدة التي لا تتوافق مع القانون والمعايير الدولية فيما يتعلق بحماية حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وحرية التعبير، أو إدخال تعديلات جوهرية عليها.
- حماية الفضاءات وفتحها للمجتمع المدني من أجل المناصرة والمشاركة في اتخاذ القرارات. وينبغي تعزيز الآليات الموجودة ووضع آليات جديدة من أجل التصدي للأعمال الانتقامية التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعاونون مع الآليات الدولية والإقليمية.
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان عدم تعرض النشطاء والجهات الفاعلة في المجتمع المدني للخطر بسبب المعلومات التي يدلون بها والتنديد علانية بالدول التي تفرض القيود على المشاركة في المجتمع المدني.

الجهات المانحة:

- تقديم الدعم الأساسي الطويل الأجل وغير المقيد للمجتمع المدني في البلدان التي يواجه فيها المجتمع المدني قيودا متزايدة من الدول. وينبغي أن يقدم الممولون دعما محددا للفئات القائمة بأنشطة المناصرة في البلدان التي يشهد فضاؤها المدني إغلاقا متسارعا.
- اعتماد نُهج تشاركية إزاء تقديم المنح. وينبغي إشراك منظمات حقوق الإنسان في وضع الخطط وإجراء تقييمات للوضع مع منظمات المجتمع المدني، ومواصلة الانخراط في كل مرحلةٍ من المراحل، بما في ذلك عند منح التمويل، لوضع استراتيجيات التكيّف وإعادة التخصيص مع الجهات المتلقّية للمنح عندما تتطلبها بيئة عملٍ صعبة.
- إعطاء الأولوية للأمن. ففي القضايا الحساسة، لا بد أن توازن الجهات المانحة بين الشفافية والاحتياجات الأمنية. وعندما يُجرّم عمل المجتمع المدني والعمل الحقوقي، يخضع المدافعون للمراقبة أو يواجهون مضايقات باستمرار، وقد يكون من الضروري الاستمرار في حجب المعلومات الرئيسية مثل الهوية والعمل والأنشطة والمكان. وينبغي دعم البرامج لضمان حصول المدافعين على التدريب والمهارات والمعدات الملائمة لإنجاز عملهم بأمان.

الفلبين | تصوير عزرا أكيان / غيتي إيميجز

المنهجية
الفضاء المدني يتدهور
كوفيد-١٩: ذريعة للقمع
محاصرة المعلومات
التشابه والاختلاف بين الأقاليم
أزمة متفاوتة
بارقة أمل
أفريقيا
الأمريكتين
آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
توصيات
التصنيف الإقليمي

التصنيف الإقليمي

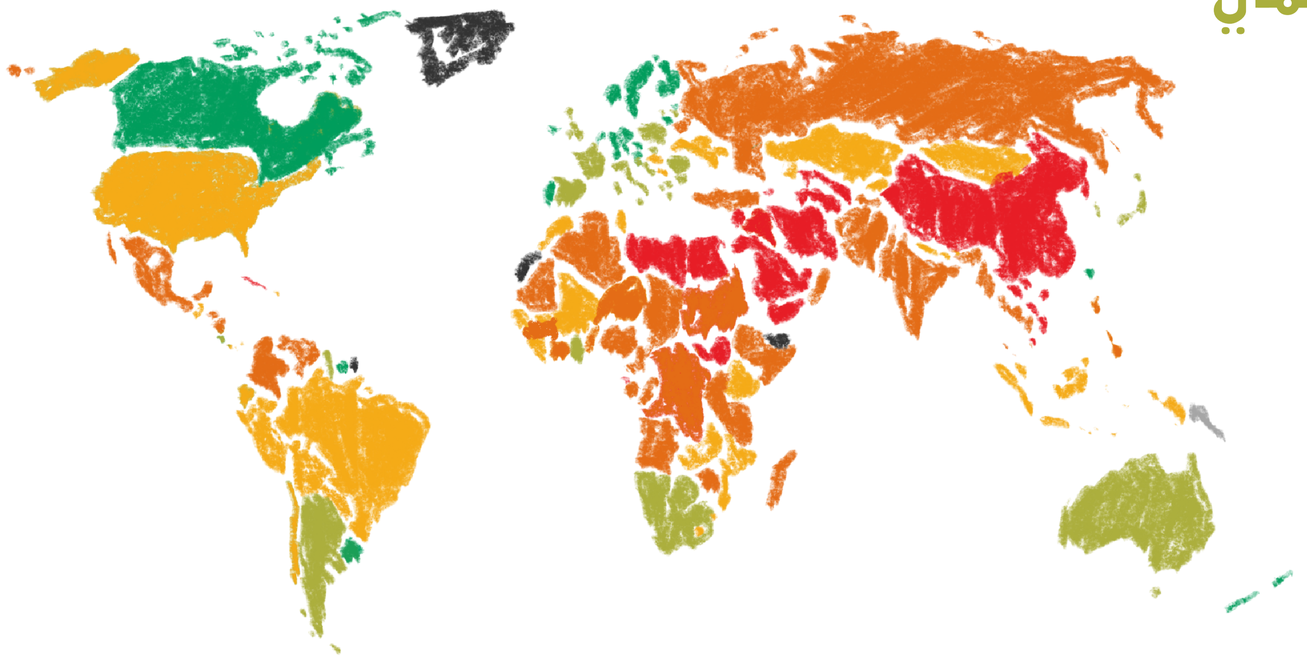

مفتوح
مقيّد
معرقل
قمعي
مغلق

أفريقيا: أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، جمهورية الكونغو، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، السودان، إيسواتيني (سوازيلاند)، تنزانيا، توغو، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي.

الأميركيتين: أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوبا، دومينيكا، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت لوسيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سورينام، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

آسيا والمحيط الهادئ: أفغانستان، أستراليا، بنغلاديش، بوتان، بروناي دار السلام، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، اليابان، كيريباتي، لاوس، ماليزيا، جزر المالديف، جزر مارشال، ميكرونيزيا، منغوليا، ميانمار، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، كوريا الشمالية، باكستان، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساموا، سنغافورة، جزر سليمان، كوريا الجنوبية، سريلانكا، تايوان، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، توفالو، فانواتو، فيتنام.

أوروبا و آسيا الوسطى: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بيلاروسيا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كازاخستان، كوسوفو، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا الشمالية، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوزبكستان.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

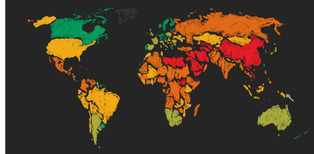

سلطة الشعب

تحت الهجوم ٢٠٢٠

تقرير مبني على معطيات سيفيكوس مونيتور

المقر الرئيسي :

25 Owl Street, 6th Floor

Johannesburg, 2092

South Africa

Tel: +27 (0)11 833 5959

Fax: +27 (0)11 833 7997

@CIVICUSMonitor